الميثاق

iraqnc.net

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأربعاء 21 جمادي الآخرة 1445 هـ | 3 كانون الثاني 2024 م | العدد (47) | (11) صفحات

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية، وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث:

٥- القضية الفلسطينية

العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

مقالات

بقلم : صباح الناصري

مهرجانات الفساد:
انتخابات مجالس النهب

ص3

(استاذ الاقتصاد السياسي)

مقاطعة العراقيين لانتخابات مجالس المحافظات دليل وعي وإصرار

وقانون (سانت ليغو) أعاد هيمنة الفاسدين

افتتاحية الميثاق

أسدل الستار على انتخابات مجالس المحافظات في العراق وقد كشفت النتائج عن حجم المقاطعة الواسعة للشعب العراقي، وكان الميثاق الوطني العراقي قد أشار إليها في بيانه رقم (٤٨) الصادر قبل الانتخابات بتاريخ (٢٠٢٣/١٢/١٣)، وهذا يؤكد وعي العراقيين وإدراكهم المتقدم بخطورة العملية السياسية الهجينة على مستقبل العراق وأجياله القادمة، حتى وإن مررت نتائجها وتشكلت هذه المجالس التي جاءت كما هو متوقع في إطار تقاسم المقاعد بين الأطراف السياسية المتسلطة على رقاب العراقيين وفق المحاصصة الطائفية والجغرافية مع بقاء المتحكمين بجميع قراراتها والمدعومين إيرانيا وأمريكيا ضمن اتفاق مجلس بريمر.

أما خديعة وجود «وجوه جديدة» فهي لا يمكن أن تنطلي على الشعب العراقي الذي أصبح يعرف أن هذه التغييرات شكلية ولن تؤثر بالواقع السياسي المفروض منذ ٢٠٠٣م، بل هي زادتهم يقينا بخطورة النظام السياسي في العراق وضرورة تغييره، وفشل نظام سانت ليغو الانتخابي الذي كرس حكم الأقليات الحزبية وفرضها على الشعب العراقي الرافض للانتخابات الشكلية التي أصبحت بابًا لتسلط الفاسدين على رقابهم، وبحسب نتائجهم التي أعلنوها بعد تجميلها ورفع نسبة المشاركة فيها فقد قاطعها أكثر من ٨٠٪ من العراقيين لعدم قناعتهم بالانتخابات ونتائجها، بل وحتى داخل منظومة الأحزاب المتسلطة على رقاب العراقيين أصبح هناك شرخ بين الكيانات السياسية داخل المنظومة الفاسدة، لعدم حصول بعضهم على مقاعد في مجالس المحافظات بسبب سوء قانون سانت ليغو، الذي بطبيعته يحتكر السلطة بالأحزاب المتسلطة ويلتهم القوائم الصغيرة والمستقلين؛ وهذا يؤكد أكذوبة «الديمقراطية» في العراق.

وربما كشفت هذه الانتخابات الصورية عن شيء جديد وهو أن الكيانات العسكرية بنسبة ٦٠٪ قاطعت الانتخابات علمًا أنها وحدات عسكرية مسيطر عليها ومؤدلجة وتابعة لجهات السياسية وفق قانون دمج الميليشيات الذي أصدره بريمر واستفادت منه إيران وميليشياتها لاحقًا، علمًا أنه قد ثبت ممارسة الضغوط عليهم وإجبارهم على الذهاب للتصويت والمشاركة في الانتخابات؛ وهذا يؤكد تذمر العراقيين وقناعتهم بعد الجدوى من أي انتخابات تجرى في العراق في ظل النظام السياسي القائم حاليًا.

ولا يغيب عن العراقيين أن هذه المجالس أصبحت باب الفساد الواسع لهذه الأحزاب ابتداءً من مخصصاتهم وامتيازاتهم إلى سرقة ميزانيات المحافظات عبر المشاريع الوهمية أو رفع قيمة المشروع أضعافًا مضاعفة وإحالتها على شركات تباعة لهم أو لأحزابهم التي أتت بهم، فضلًا عن نسبة ٢٠٪ من كل مشروع تستقطع لصالح عناصر هذه المجالس التي أزكمت الأنوف بحجم فسادها، ولذلك لم يقدم أي قائمة أو إتلاف سواء قبل الانتخابات أو بعدها أي برنامج عمل أو خارطة طريق يمكن تنفيذها في المحافظات.

وهناك بعض التساؤلات التي يرددها المواطن العراقي ومنها: هل يستطيع هؤلاء إيقاف الاعتقالات العشوائية ووشاية المخبر السري، وإيقاف التعذيب والابتزاز في السجون الحكومية، أم هل يستطيع أعضاء المجالس في المحافظات المنكوبة التصويت على إخراج الحشود الميليشياوية من المدن، وإعادة النازحين، وتأهيل البنية التحتية في المحافظات وإصلاح الواقع الصحي والتعليمي المتدهور، أم هذه المجالس مجرد مجالس وهمية لاستنزاف وسرقة أموال العراقيين، والواقع يؤكد أنهم خارج نطاق ما يحدث من سيناريوهات لعام ٢٠٢٤ الذي دخلنا فيه قبل أيام قليلة.

إن المنطقة تمر بأحداث وتطورات ومشاريع كبيرة وتدخلات دولية مستمر تستوجب أن يكون العراق على قدر المسؤولية في ظل المخاطر المحيطة به، إلا أن الواقع المرير الذي نعيشه يثبت أن حكومات العراق هي جزء من المشكلة الكبيرة التي يمر بها العراق والمنطقة، ولعل ما يحدث في غزة من جرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد أهلنا في غزة وفلسطين عمومًا وارتداد ذلك على المنطقة أو ما يحدث على الأراضي العراقية والتدخلات الدولية والإقليمية وصراعها على أرض العراق يثبت أن حكومات ما بعد ٢٠٠٣ ما هي إلا أدوات في المشاريع الدولية والإقليمية.

وهذا ما يؤكد أن مجالس المحافظات لا تمتلك القدرة على فهم ما يحدث من مخططات دولية فضلًا عن تخطي الأزمات وإيقاف المشاريع الخبيثة التي تقودها إيران في العراق والمنطقة، هذا إن لم يكونوا أدوات تعمل لصالح إيران. والسؤال الأهم ما هو حجم الأزمات والنوازل والفتن التي ستقع على العراقيين ويدفعون ثمنها خلال العام الجديد ٢٠٢٤؟.

الأحزاب المدعومة من إيران
تعزز هيمنتها على المشهد السياسي عقب الانتخابات

قال موقع المونيتور الأمريكي، إن الأحزاب والميليشيات المدعومة من إيران عززت هيمنتها على المشهد السياسي في العراق عقب انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة.

ونقل الموقع عن باحثين ومراقبين قولهم: إن نتائج انتخابات المحافظات أظهرت تصدر قوى الإطار التنسيقي الحاكم بمعظم المقاعد في مجالس المحافظات بوسط وجنوب العراق حيث تشكل تلك المجالس أحد أكبر مصادر التمويل المالي للقوى السياسية ومن يسيطر عليها فأنه يتحكم بالموازنة المالية السنوية للمحافظة ومنافذ صرفها والأجهزة الأمنية والخدمية.

المقاطعة الشعبية لانتخابات مجالس المحافظات
تؤكد على أن الشعب العراقي لا يعول على نتائجها

فسر مراقبون للشأن العراقي المقاطعة الشعبية لانتخابات مجالس المحافظات بأنها تؤكد على أن العراقيين لا يعولون على نتائجها، موضحين إدراك الشعب بأنها مجرد إجراءات شكلية لتقاسم حصص الأحزاب والقوى السياسية الفاسدة للأموال العامة.

وأكد المراقبون على أن مجالس المحافظات مررت وسط مقاطعة واسعة تجاوزت ال ٨٠٪ وسخط شعبي كبير، أصبح يعي أن هذه المجالس شكلت لتوزيع الأموال وصفقات الفساد بين أحزاب السلطة، مشيرين إلى أن الصفقات القادمة ستكون بين أبناء المسؤولين وإخوانهم وأقاربهم، لأن المرشحين هم من هذه الفئة.

ورجح المراقبون بأن هذه المجالس ثبت فشلها عمليا في توفير الخدمات الأساسية لأبناء المحافظات وتقليل انتشار البطالة والفساد؛ بل كانت سببا في تفشي الفساد والمحسوبية حتى في دوائر الدولة الصغيرة حتى وصل الحال بها إلى أن إنجاز المعاملات الرسمية يكون على أساس المحسوبية والولاءات الحزبية والميليشياوية.

وفي السياق أشارت وكالة «فرس برس» إلى إن مقاطعة غالبية الشعب العراقي للانتخابات المحلية جاءت نتيجة لسخطهم على أحزاب السلطة والنظام السياسي القائم في العراق.

جهاز مكافحة الإرهاب
يفرض منهجية طائفية في التعيينات

أطلق جهاز مكافحة الإرهاب في حكومة الإطار التنسيقي استمارة إلكترونية للتطوع في صفوفه بصفة جندي، وتضمنت الاستمارة السؤال عن الديانة، وعند اختيار الديانة الإسلامية يظهر للمتقدم بوابة جديدة تحمل السؤال عن نوع المذهب.

وأكد ناشطون على أن إدراج الطائفة والديانة في التقديم على جهاز أمني مهم وحساس في البلاد، يعكس التوجه الطائفي الذي تتبعه السلطة الحاكمة، معربين عن استغرابهم من جدوى هذا السؤال في الوقت الذي غادر فيه الشعب العراقي التأجيج الطائفي الذي فرضته الأحزاب الفاسدة منذ ٢٠٠٣.

وأشار عدد من المتقدمين على تلك التعيينات إلى المشاكل الفنية التي واجهتهم، مؤكدين على تعمد السلطة الحاكمة من إثارة تلك المشكلات لتقليل عدد المتقدمين الذي بلغ حوالي أكثر من ٨ ملايين متقدم الأمر الذي يشير إلى تفاقم البطالة واعتماد غالبية الشعب العراقي على الوظيفة الحكومة.

الإطار التنسيقي
يسيطر على أغلب مقاعد مجالس المحافظات

أكد موقع المونيتور الأمريكي على أن الأحزاب السياسية وميليشياتها المدعومة من إيران هيمنت على المشهد السياسي في العراق، من خلال سيطرتا في الانتخابات المحلية الأخيرة على معظم المقاعد في مجالس المحافظات.

وقال الموقع إن قوى الإطار التنسيقي الحاكم سيطرت على أغلب المقاعد في مجالس محافظات وسط وجنوب العراق.

وأشار الموقع إلى أن تشكيل مجالس المحافظات يعد أكبر مصدر تمويل مالي للقوى السياسية في العراق، موضحا أن من يسيطر على تلك المجاس يتحكم بالموازنة المالية السنوية للمحافظة ومنافذ صرفها والأجهزة الأمنية والمشاريع الخدمية في المحافظة.

المقاومة الفلسطينية: ٨٩ يوم من الصمود والتصدي لجيش الاحتلال الإسرائيلي

تواصل المقاومة الفلسطينية التصدي لجيش الاحتلال الإسرائيلي في محاور متعددة وتكبده كل يوم خسائر فادحة، حيث استطاعت المقاومة خلال الـ ٨٩ يوم الماضي تدمير عدد كبير من الآليات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي وقتل عدد كبير من الجنود والضباط في جيش الاحتلال خلال الاشتباكات المستمرة في القطاع.

ولن تتمكن قوات الاحتلال الإسرائيلي من تحقيق مهمة عسكرية واحدة، وإنما تقوم بأفعال انتقامية ولا إنسانية بحق المدنيين والمدارس والمستشفيات والأبنية السكنية أمام أنظار العالم والمجتمع الدولي.

ووثقت مقاطع مصورة حجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة الذي أدى إلى جعل مناطق قطاع غزة غير صالحة للسكن بسبب تدمير البنى التحتية والأبنية المدنية، التي تركها سكانها ونزحوا إلى مخيمات تفتقر للاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الصرف الصحي ومياه الشرب وغيرها، الأمر الذي ينذر بانتشار الأوبئة في المستقبل.

حوار العدد | الأستاذ كرم نعمة | (الإعلامي والكاتب العراقي)

الثقافة الاجتماعية السائدة تطالبنا بأن نكون متفائلين! لكن مع ذلك تبدو الحاجة ماسة وعاجلة عندما يتعلق الحال بوضع العراق والعالم العربي أن نقتبس عنوان الروائي الفلسطيني الراحل إميل حبيبي، فقوة الأمل في الطابع الإنساني ضعفت تحت وطأة انهيار الكرامات والجوع والازدراء والكراهية والطائفية

حوار العدد

ص 5

٢٠ عاما من سوء الخدمة وانعدامها
بسبب فساد حكومات الاحتلال في العراق

أفادت تقارير صحفية بأن الفساد المستشري في البلاد وسوء إدارة الحكومات المتعاقبة أدى إلى هدر مليارات الدولارات التي تذهب إلى جيوب الفاسدين، الأمر الذي حول العراق من أغنى دولة في المنطقة إلى دولة تعتمد على الديون لسد العجز في الموازنة العامة.

وأكدت التقارير على أن الاحتلال الأمريكي خلف عقدين من العنف والصراعات ووصول الأحزاب السياسية الحالية إلى السلطة بدعم وتخطيط إيراني.

وتفتقر العديد من مدن العراق إلى الخدمات الأساسية بنسبة ١٠٠٪ حيث يوجد أكثر من ٥٠ ألف وحدة سكنية رسمية في مناطق أطراف بغداد تغيب عنها الخدمات منذ أكثر من ٢٠ سنة.

وتشهد المحافظات والمدن العراقية تظاهرات شبه مستمرة ينظّمها المواطنون ضد السلطات الحكومية؛ احتجاجًا على تردّي الخدمات الأساسية، وسوء الإدارة، والتي تسبب بمعاناة كبيرة لهم، على الرغم من حجم الإنفاق على مشاريع تحوّلت إلى متلكئة.

أمريكا: سنبقى في العراق
ولدينا علاقات جيدة جدا مع بغداد

أكد معهد «New Lines» الأمريكي، أن الولايات المتحدة ستبقى في العراق؛ لأن هناك علاقات جيدة جدا بين واشنطن وبغداد؛ مشيرا إلى أن تلك العلاقات ليست فقط من الناحية العسكرية، بل من الناحية الاقتصادية أيضا.

وصرح المعهد بأن الهجمات التي تشنها الميليشيات الموالية لإيران على القواعد العسكرية في سوريا والعراق لم تسفر عن مقتل جندي أمريكي واحد لغاية الآن، وتتوعد الولايات المتحدة الأمريكية بهجمات واسعة النطاق على الفصائل المسلحة في حال قتل جندي أمريكي واحد.

وفي وقت سابق اعترف ترامب الرئيس السابق للولايات المتحدة إن الهجمات التي تتعرض لها قواعد بلاده هي بعلمهم ومتفق عليها مسبقا وأن إيران أبلغته أنها ستقصف قاعدة عين الأسد لحفظ ماء الوجه.

حكومة الإطار تختم عام ٢٠٢٣
بحملة إعدامات في سجون العراق

أقر مسؤول في الحكومة الحالية بأن حكومة الإطار نفذت الإعدام بحق ١٣ معتقلا داخل سجن الناصري المركزي،

وحذرت منظمات حقوقية من رغبة حكومة الإطار بتنفيذ إعدامات بحق أكثر من ٧٠٠٠ معتقل موزعين على سبعة سجون حكومية، بعد الحديث الوهمي عن قرار إعادة محاكمة المعتقلين بوشاية المخبر السري أو من تم انتزاع اعترافاتهم تحت التعذيب.

وتؤكد مراكز حقوقية محلية ودولية على أن المحاكمات التي تجري في العراق لا تستند لقانون أصول المحاكمات، وأنّ الإعدامات هي إجراءات انتقامية وطائفية وسياسية بحته لا تمت للقانون بأي شكل من الأشكال.

وأكدت شهادات سجناء بأن أغلب المعتقلين يوقعون على اعترافات باطلة إثر التعذيب الذي يتعرضون له والتهديدات المستمرة لهم بملاحقة عوائلهم أو الانتقام منهم.

العراق يشهد أدنى مخزون مائي
على مر التاريخ

قال خبراء في مجال المياه والري، إن مخزون العراق من المياه في الوقت الحالي هو أدنى مستوى يمر به العراق على مر التاريخ، ولم يشهد العراق هذا التدني في مخزون المياه في وقت سابق.

وأكد الخبراء على أن العراق قد شهد ثلاث وجبات مطرية منذ بداية فصل الشتاء، ولكن وزارة الموارد المائية قد استخدمتها لتزويد محاصيل الزراعة بالمياه، وبالتالي هي لم تضف شيئًا للخزين المائي.

ومنذ عام ٢٠٠٣ لم تسع حكومات الاحتلال المتعاقبة إلى إقامة مشاريع لخزن المياه واستغلالها بكل الطرق، بل تقاعست تلك الحكومة مع ما قامت به إيران منذ فترات بتغيير مسار أكثر من ٤٥ رافدا يغذي أنهار العراق على الرغم من أن ذلك حق كفله القانون الدولة والعلاقات الدولية.

الميليشيات تستولي على ٦٠٠٠ قطعة سكنية في مدينة الموصل

أكدت مصادر صحفية وشهود عيان على استيلاء ميليشيات الحشد على قطع أراض تعود إلى أهالي مدينة الموصل في محافظة نينوى، حيث قامت الميليشيات بتحويلها إلى مقالع للحصى ومنعت عودة أصحابها إليها، فضلا عن محو التخطيطات والحدود الموضوعة لتلك المنطقة.

وقالت المصادر إن الميليشيات وضعت يدها بالقوة على ٦٠٠٠ قطعة أرض سكنية في منطقة جليوخان جنوب شرقي الموصل مركز محافظة نينوى، وحولتها إلى مصدر تمويل أضافي.

وتشير المصادر إلى أن الميليشيات لها مكاتب اقتصادية في محافظة نينوى، تقوم بفرض إتاوات على السكان وارتفعت أنشطة تلك المكاتب الميليشياوية بشكل غير مسبوق في الفترة الماضية.

وتمارس الحكومة وميليشياتها خطة تغيير ديمغرافي في مناطق متعددة في العراق ولاسيما مناطق حزام بغداد ومناطق عديدة من محافظة صلاح الدين وغيرها، بحجج متعددة منها إقامة مشاريع استثمارية وسلب ملكية الأرضية، أو عن طريق فرض سيطرة الميليشيات بالقوة على تلك الأرضي وتهجير أهلها ومنعهم من الرجوع إليها.

العراق في مراكز متأخرة في جودة التعليم بسبب فشل الحكومات المتعاقبة

تعرض قطاع التعليم في العراق خلال العقدين الأخيرين إلى هزات عديدة أثرت على الركائز العلمية والتربوية في توفير تعليم جيد، وأكدت مؤشرات دولية على أن العراق فشل في الوصول إلى أدنى المراتب التعليمية في التصنيف العالمي لجودة التعليم بسبب تراجع إمكانيات المؤسسات التعليمية التي تهيمن عليها الأحزاب السياسية الفاسدة.

والواقع يؤكد أن الإهمال المتعمد والفشل الحكومي في وضع حلول لمعالجة وتطوير الواقع التعليمي في العراق وتوفير الاحتياجات اللازمة أدى إلى مزيد من الانحدار في مؤشرات التعليم، وتشير التقارير للمنظمات المحلية إلى أن أكثر من ٤٥٪ من المدارس الحالية تحتاج إلى إعادة تأهيل، وأن أكثر من ٣٥٪ من المدارس لا تمتلك أبنية مدرسية، الأمر الذي جعل صوف المدارس مكتظة بالطلاب.

وقالت نقابة المعلمين العراقيين إن الأزمات السياسية والصراعات المستمرة ألقت بظلالها على واقع التعليم وجعله يتراجع بشكل كبير، مشيرة إلى أن السياسيات الحكومية أثرت بشكل كبير في المؤسسة التعليمية.

وفي وقت سابق أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو - Unisco)، على أن غياب الاستثمارات في العراق أدت إلى إعاقة شديدة في وصول الأطفال إلى التعليم، ودمرت نظامه التعليمي الذي كان يعد قبل عام ٢٠٠٣ أفضل الأنظمة التعليمية في المنطقة.

تشكل لجان مع إيران لإدارة الحقول النفطية سرقة علنية للنفط العراقي

أعلنت وزارة النفط في حكومة الإطار الحالية عن تشكيل لجان مشتركة مع إيران لإدارة الحقول النفطية العراقية عند الحدود المشتركة مع إيران، مشيرة إلى أن عمل هذه اللجان سيتنوع ويشمل عدة مجالات منها التعاون بتسويق النفط وحفر الآبار النفطية والاستكشافات النفطية وتوريد الأنابيب والمواد الاحتياطية اللازمة لذلك.

وأكد خبراء على أن تشكيل تلك اللجان هو تلاعب واحتيال لفك الحصار المفروض على إيران تحت أنظار الولايات المتحدة التي تفرض ذلك الحصار، مشيرين إلى أن ذلك سيؤثر على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من عدم تنوع مصادره.

وفي وقت سابق أشار المركز العالمي للدراسات التنموية إلى أن العراق يخسر سنويا أكثر من ١٧ مليار دولار بسبب تجاوزات إيران على حقوله النفطية، فضلا عن تهريب النفط إلى إيران من خلال الميليشيات الموالية لها في العراق.

- **منظمة ديالى لحقوق الإنسان:** ٣٢٠ مرشحًا حاولوا كسب ود الناخبين برسائل تحشيد طائفي للتصويت لهم في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة.
- **مرصد (أفاد - Afad) لحقوق الإنسان:** السلطات الحكومية في العراق تتغافل عمدًا عن البحث في مصير المختطفين على يد ميليشيات (الحشد الشعبي) وتنتهج سياسة انتقائية وطائفية في ملف تقصي مصير المغيبين.
- **المجلس النرويجي للاجئين:** ٦٠٪ من الفلاحين في العراق، يعانون من أزمة المياه التي تسببت بتقليص المساحات المزروعة وخفض كميات المياه المستخدمة؛ حيث فشلت السلطات الحكومية في إدارة الموارد المائية، وإيجاد حلول للأزمة.
- **اللجنة المالية في البرلمان الحالي:** أزمة انخفاض الدينار مستمرة بسبب التهريب والمضاربات والفساد.
- **خبراء اقتصاديون:** استمرار خروج الدولار إلى إيران يعني أن أزمة الدولار في العراق مستمرة والسعر قد يرتفع بأي لحظة حسب الطلب عليه.
- **شركة (آي كيو أير) السويسرية لتكنولوجيا جودة الهواء:** بغداد من المدن الأكثر تلوثًا في العالم العربي، وجاءت في الترتيب الثاني عالميًا بتلوث الهواء، وسط تحذيرات من استمرار أزمة التلوث في العراق نتيجة فشل الخطط البيئية التقليدية بسبب الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية.
- **هيئة النزاهة في حكومة الإطار:** الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية «كيماديا» لديها ١٠٠ مليون دولار و١٣٩ مليار دينار ديون مستحقة، وأن حجم الضرر بالمال العام نتيجة عدم حفظ القناني الزجاجية هو ٩ ملايين دولار.

مرشحون يشترون أصوات الناخبين لصالح أحزابهم السياسية في انتخابات مجالس المحافظات

كشفت شبكة شمس لمراقبة الانتخابات عن قيام مرشحين لانتخابات مجالس المحافظات بشراء أصوات ناخبين من أجل التصويت لتحالفاتهم الانتخابية في انتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في الثامن عشر من كانون الأول الماضي.

وأشارت الشبكة إلى حصولها على عشرات الوثائق والتسجيلات التي تبين أن المسؤولين أجبروا القوات الأمنية على الإدلاء بأصواتهم خلال الاقتراع الخاص، حيث وثقت أكثر من ٢٠٠ خرق، فضلا عن تسجيل أكثر من ١٠٠ ألف ورقة اقتراع باطلة في الانتخابات.

مهرجانات الفساد: انتخابات مجالس النهب

بقلم : صباح الناصري
(استاذ الاقتصاد السياسي)

ما يصفعك على وجهك في مهزلة المشهد الانتخابي المعتاد في ظل احتلال إيراني أمريكي مستدام هو انسلاخ الواقع الانتخابي الافتراضي الاحتفالي عن الواقع اليومي المادي المشوه، واقع مثالي ديموقراطي منفصل تمامًا عن واقع مزري استبدادي. الواقع المادي المزري غدى مجرد مادة خام للواقع الانتخابي الافتراضي: عوز وحاجة الناس إلى مقومات العيش الكريم وبديهيات سد الحاجات الخدماتية من تعبيد طرق وماء صالح للشرب والكهرباء و الأدوية الخ أضحت سلع ابتزاز للناخب على أيادي مرشحين بعقل حسابي انتهازي يوظف أصوات الناخبين المشتراة ببخس التراب في يوم واحد كورقة مفاوضات للحصول على مناصب وعقود استثمارية لأربع سنوات.

فساد المرشح وإفساد الناخب تكمن في إفساد أخلاق الناس، رشوة الناس لانتخابهم، وتباعا يجعلون الناس متواطئين في انحطاط المنظومة. وعود فتح أبواب التوظيف في مؤسسات الدولة ليس فقط تقنين لبطالة مقنعة، ليس فقط استنزاف لموارد الدولة بدون إنتاجية، وإنما هي محاولة لابتزاز الشعب وشراء الذمم من أجل تحشيدها لانتخابات حلقة إضافية في الفساد، مجالس المحافظات، و من ثم تنكشف هذه الوعود الفارغة على أنها إحدى البدع السياسية لمنظومة الكذب.

يلجئون إلى مثل هكذا ابتزاز وظيفي ليس فقط لأنهم دمروا الاقتصاد بمنهجية وكل إمكانيات التوظيف للعاطلين عن العمل حيث الكثير من هؤلاء يلجأ إلى الفصائل والأجهزة الأمنية للتوظيف لغياب بدائل أخرى تتناسب مع مؤهلاته وتعليمه، إنما أيضًا وهو الأهم لأنهم يدركون المقاطعة المبدئية لأغلبية الشعب لأحزابهم ومرشحيهم وإن دفعوا بوجوه شبابية وأحزاب جديدة عبارة عن واجهات سياسية ودكاكين خاصة بالأحزاب للتحايل على الناخبين.

هذه الأغلبية تتوزع على قوى تتراوح بين المقاطعة، قرار واعي بعدم المشاركة؛ الممانعة، قرار واعٍ لمنع تنظيم الانتخابات وتدمير لافتات وشعارات وبوسترات المرشحين؛ والرفض، عدم الاعتراف بالبنية القانونية المؤسساتية للمحاصصة وانتخاباتها الفلكلورية.

بالمقابل هناك الأقلية المشاركة التي تتراوح بين فئات تم توظيفها حزبيا لابتزازها انتخابيا - إجبار منتسبين القوات الأمنية بالمشاركة وتهديدهم بقطع الراتب أو الفصل من الخدمة مثال على ذلك، لكن هذا لم يمنع البعض من المنتسبين من المشاركة أو إتلاف ورقة الاقتراع -، فئات تم شراء ذممها بحفنة دنانير أو سلع تافهة، واتباع أحزاب المحاصصة المنتفعين من هيمنة هذه الأحزاب والمنتمين إلى شبكات الفساد المحاصصاتية.

و مع ذلك أي بالرغم من سيطرة الأحزاب المحاصصاتية الفاسدة على المال العام والمؤسسات والسلطات والسلاح والدعم الإيراني الأمريكي، لا تثق هذه الأحزاب باختيارات الناخبين و تتوقع الخسارة المدوية إدراكا منها رفض الشعب لوجودها بأكمله، تبعا:

يتم حسم النتائج و توزيع المناصب مقدما، خسرت الأحزاب الفاسدة أم فازت فهي تحكم، وإن استوجب ذلك الانقلاب على النتائج والتزوير واستخدام العنف والترهيب والابتزاز.

هذا الخوف غدى مضاعف بعد مقاطعة التيار الصدري التي أضافت زخما لمعارضة الشارع وللمقاطعة الشعبية من ناحية. و من ناحية أخرى وجود إمكانية الطعن قضائيا بالانتخابات وبقانون ومفوضية وتشريعات فاقدة للشرعية.

أهداف الإطار ووسائله اللاشرعية من تغيير تشكيلة المفوضية وقانونها والرجوع الى قانون الانتخاب السابق لتشرين، سانت ليغو المعدل بحسب مقاييس الأحزاب، وعدم تفعيل قانون الأحزاب بما يخص التمويل والسلاح والدعم الخارجي الخ، يهدف إلى احتكار مراكز السلطة والقرار ليس فقط على المستوى الاتحادي، إنما أيضا على مستويات أدنى للتحكم بالمال والمؤسسات والمشاريع لضمان احتكار السلطة وتشكيل تحالفات للانتخابات النيابية القادمة. فضلا عن ذلك سيستخدم الإطار مجالس المحافظات لإقصاء الصدريين بعد إقصائهم من السلطة التشريعية والتنفيذية.

الملاحظ في كل دورة انتخابية تزداد الانشقاقات والتصدعات في بنية أحزاب المحاصصة وتحالفاتها مما يؤدي إلى تشظ عشوائي في المشهد السياسي ينذر بصراعات وانقلابات في داخل الكتل وفيما بينها، صراعات تستنزف موارد الدولة و تربك الحالة السياسية في ظل مشهد غير مستقر لأسباب إقليمية ودولية.

هذا بدوره يؤدي إلى ازدياد هوة عدم ثقة الشارع بالانتخابات وبنتائجها وطريقة فرز وعد الأصوات المشوبة باتهامات التزوير وفبركة نسبة المشاركة بحسب رغبة الأحزاب للإيحاء للطرف الدولي بشرعية الانتخابات، فبركة «بواقعية» الأربعين بالمائة فما فوق.

الظاهرة الأكثر هزلية هي مشاركة بعض التشرينيين في انتخابات مجالس محافظات بحسب تشريعات انتخابية وقوانينها التي انتفض التشرينيون عليها و تم إلغاؤها في ٢٠١٩، أي مشاركة بحسب ترتيبات ما قبل تشرين ٢٠١٩؟

انتخابات تحت الاحتلال و غياب القرار السيادي؟

الإصلاح بمعنى التغيير التدريجي والممنهج، يهدف إلى معالجة بعض المشاكل والأخطاء البنيوية والمرحلية دون المساس بأسس النظام، وإحدى آليات الإصلاح والتغيير التدريجي وتداول السلطة سلميا كتعبير عن إرادة الشعب هي الانتخابات. هل يمكن إصلاح المنظومة الفاسدة عن طريق انتخابات مشبوهة دون إصلاح النظام؟ بالتأكيد لا.

الإصلاح له ارتباط وثيق بمفاهيم المصلحة والمفسدة، ذلك أن الغاية من الإصلاح هي السعي نحو تثبيت المصالح عامة ودرء المفاسد عامة بما يعود بالنفع على المجتمع، هل تستطيع منظومة فاسدة القضاء على الفساد؟ بالتأكيد لا.

المصلحة العامة تشترط أيضا أن تكون الدولة مجسدة للشخصية العامة للمجتمع وهويته وذاكرته التأريخية، هل هذا ممكن في ظل منظومة محاصصة طائفية عرقية؟ لا.

ما الذي قضى على الوازع الوطني واللحمة الاجتماعية؟ منظومة الفساد ذاتها فكيف لها لمّ الشمل إذا كان وجودها يحتم سياسة فرق تسد الاستعمارية؟

بالتعريف الإصلاح هو نقيض الفساد، ولكي يتجسد سياسيا لا بد من إرادة حقيقية وفعل سياسي، قانوني و مؤسساتي، يترجم برنامج الإصلاح إلى واقع ملموس: نزاهة، شفافية، متابعة، حساب وعقوبات، تطبيق القانون بدون استثناء، ضمان الحريات العامة والآراء الحرة، أي عدم احتكار السلطة من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار من أجل الوصول إلى سياسات عقلانية تخدم الصالح العام.

الإصلاح يشترط أيضا على مستوى المفهوم نبذ عقلية العصمة من الخطأ التي تختبئ خلف جدران المذهب والعرق والدين وإمكانية نقد الذات والاعتراف بالأخطاء ليس فقط من أجل تصحيحها بل أيضا في الخاصية الأخلاقية في تحمل المسؤولية و الاستقالة إذا حتم الأمر.

أخيرا الإصلاح يفترض وجود رؤية حقيقة للتغيير ويفترض استقلالية القرار ويتناقض مع التبعية وتمرير أجندات خارجية على حساب المصلحة العامة.

الإصلاح يعني في ظل ما سبق ذكره هو أن المقاطعة هي أحدى الأسلحة بيد الشعب لتصفير العملية السياسية من أجل إعادة بنائها على أسس وطنية!

المزاد الخاسر

بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

أغلق مزاد الانتخابات الخاسر وعاد المشاركون والمطبلون والمزمرون ومن زعموا أنهم محللون استراتيجيون وهتف الدلالون والنخاسون؛ بعضهم يبكون ويشتكون أنهم مظلومون ويقسمون على أن من فازوا هم المزورون، وآخرون بما لديهم فرحون بأنهم المنتصرون وأنهم من شعبهم منتخَبون. أما السواد الأعظم فهم الواعون العارفون الذين أصروا على أنهم مقاطعون وهم الذين عرفوا طريق الهدى فهم على هديه سائرون.

قال المقاطعون إنهم تعلموا مما مضى، فهم في كل مرة يسمعون الوعود فيصدقون وفي كل مرة يُخذلون وإلى بؤس حالهم يعودون. وفي كل مرة تعود حليمة لعادتها القديمة ويبقى الحال على ما هو عليه، بل أسوأ مما كان عليه، وكل من سعى للصناديق برجليه عاد حيران أسفًا وغسل من الوعود يديه.

أغلق المزاد وما زال العباد يتأسفون على أرض السواد التي لم يظلم مثلها في البلاد وكلما زرعوا صار لغيرهم الحصاد. انتخبوا من رأوا فيه العفيف النظيف الشريف فانقلب إلى وحش مخيف وخبير بالتزوير والتزييف وسرقة الرغيف من يد العاجز والكفيف.

عرف العراقيون أن دورات المجالس والبرلمان تدور على مدى عقدين من الزمان ولا حاصل منها إلا إهانة الإنسان وتعميق جراحه والتسلط على مقدراته وقمع كفاحه.

ونحن بهذه المناسبة البائسة نهنئ إيران والأمريكان على أنهم انتصروا على الإنسان الذي اشتكى أمره لربه الديان. على أننا سعداء بأن الوعي ساد وأن الناس عرفوا طريق الرشاد والسداد ونأوا بأصابعهم وقلوبهم عن حبر الاستعباد، فالهداية بداية النهاية لدهاقنة الخيانة والفساد.

وإنا مع نصر مؤزر لعلى ميعاد.

> قال المقاطعون إنهم تعلموا مما مضى، فهم في كل مرة يسمعون الوعود فيصدقون وفي كل مرة يُخذلون وإلى بؤس حالهم يعودون. وفي كل مرة تعود حليمة لعادتها القديمة ويبقى الحال على ما هو عليه، بل أسوأ مما كان عليه، وكل من سعى للصناديقِ برجليه عاد حيران أسفًا وغسل من الوعود يديه

تدوير أزمات العراق

بقلم : احمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

تصدرت أحداث العام ٢٠٢٣ الذي ودعناه قبل أيام الحرب العدوانية التي شنها الكيان الصهيوني على غزة فكان فجر السابع من تشرين الثاني/ أكتوبر، عنوان هذا العام، الذي كان مرحلة مفصلية في عملية الصراع العربي الصهيوني.

وعلى الرغم من أن هذا العام لا يختلف عن الأعوام التي عشنا تفاصيلها عراقيًا وعربيًا ودوليًا؛ غير أن معركة طوفان الأقصى ومفاعيلها كانت بامتياز العنوان الأبرز لهذا العام بفعل نتائجها على الأرض.

وعندما نتوقف عند مخرجات العام الذي ودعناه عراقيًا، فإننا نرصد مزيدًا من الفشل والتراجع والانقسام وتنمر الفساد في المجتمع العراقي، الأمر الذي أبقى العراق بعد مرور أكثر من عشرين عامًا متداعيًا وفاشلاً وغير قادر على إدارة شؤونه جراء هيمنة طبقة سياسية فاسدة على مقدراته؛ حولته إلى كيان متداع من فرط أزماته التي تتوالى فصولا دون أمل بحلها وتصفيرها.

ويمكن القول إن النتائج التي أفرزتها انتخابات مجالس المحافظات تعكس حال الاستقطاب الطائفي وتكرار الوجوه التي طالما رفضها الجمهور بسبب فشلها واستخدام التزوير وتكريس المال السياسي في هذه العملية المطعون بشرعيتها.

وفتحت مخرجات العام الذي ودعناه، الأبواب مشرعة على استحواذ الطبقة السياسية التي أنتجها الاحتلال على مسار المشهد السياسي من دون أمل بالتغيير وهو الأمر الذي كرس وبعمق حال الاستقطاب الطائفي والعرقي المدعوم بالمال السياسي والدعم الخارجي.

في العام الجديد نترقب ماذا سيحدث من تطورات فيه غير أن أحمال تلك السنين هي تركة كبيرة ربما لا يستطع العام الجديد من تحمل أعبائها مثل بقية الأعوام التي لم تسعد العراقيين بعد سرقة ثرواتهم وذهبت إلى جيوب اللصوص الذين زادوا من معانتهم، وبقي التهميش والإقصاء وقانون العفو العام وعودة النازحين والفساد والمعتقلون وتغول الميليشيات بالمجتمع بسلاحها المدعوم خارجيا أكبر التحديات التي يواجهها العراق لمخاطرها على مستقبله أرضًا وشعبًا، وهذا لا أمر وطنية يتطلب رافعة من تنقذ العراق أزماته المستعصية التي أبقته في الخانق الذي يتخبط به منذ عشرين عاما ويزيد.

وعلى الرغم من أن ثورة تشرين كانت بداية مهدت لاصطفاف سياسي عابر للطائفة والعرق رافض للعملية السياسية ومخرجاتها، إلا أن سلاح القمع والاعتقال والقلق من تنامي هذه الثورة لهدم معاقل الطائفية والفساد حالت دون استمرارها من غير أن يدرك سلاح القمع والإلغاء أن وقود هذه الثورة بقيت في صدور المنتفضين الحقيقيين.

هكذا هي أحوال الدنيا متغيرات ومفاجآت قد تحمل رياح التغيير المنشود من دون أن يتوقف دورانها التي ترسخت في صدور أبطالها لترسم ملامح عام جديد ربما يستطيع أن يحمل تبعات من سبقه من أوجاع وهموم وأزمات ويعيد الأمل للعراقيين بنيل حقوقهم المشروعة وبوطن آمن خال من الخوف تسوده العدالة ويحكمه القانون.

واختم بالقول: هل سيرى العراقيون النور في نهاية النفق أم أن الحال يتجه إلى تكريس واقعه الحالي وترحيله إلى سنوات أخرى عجاف؟

صراعات مدينة لكش ومملكة أوما

في العصور القديمة حدث صراع ونزاع مرير بين (مدينة لكش) و(مملكة أوما) على مياه إحدى أفرع نهر الفرات القديم، الذي كان يمر في تلك المنطقة آنذاك، وكان منسوب نهر الفرات يقل في فصل الصيف، فكان ذلك الفرع من نهر الفرات، عرضة للقطع من قبل سلطات مملكة أوما قديمًا، لأنه كان يمر أولا في مدينة أوما قبل مدينة لكش، مما أشعل نيران الحرب بين المملكتين.

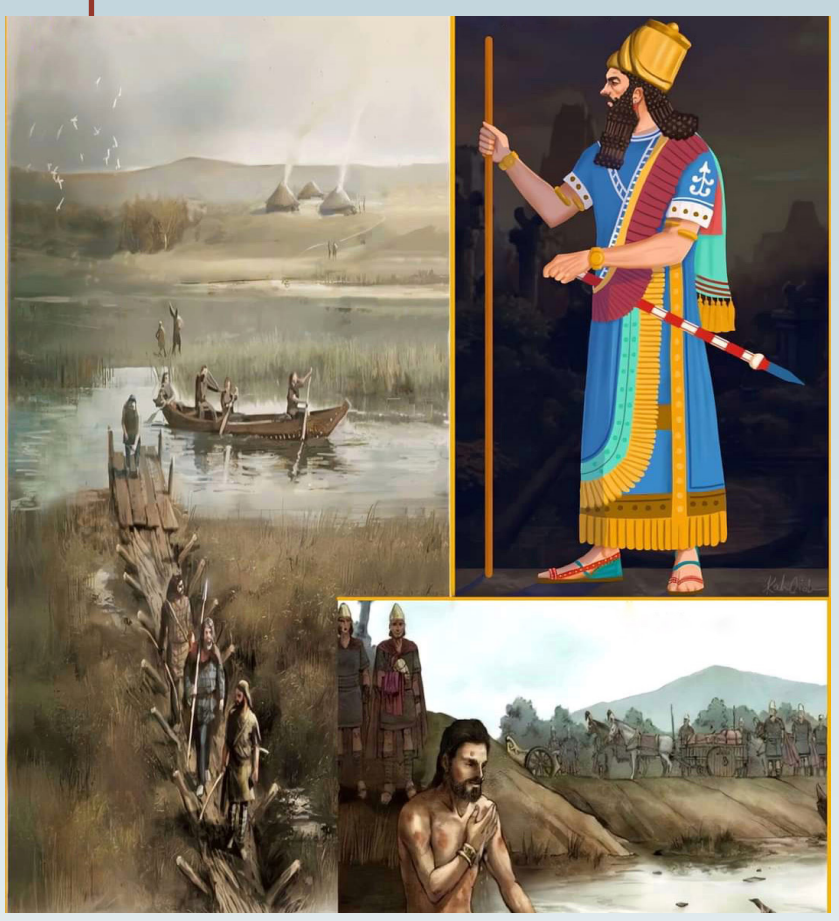

فتوصل الملك السومري (انتمينا) ملك مدينة لگش، الذي حكم بحدود العام ٢٤٠٠ قبل الميلاد، إلى حل عبقري، حيث أمر بحفر نهر على الحدود بين الدويلتين، ولأجل التخطيط وإنجاز هذا المشروع تم استخدام أفكار هندسية معقدة في شق هذا النهر من خلال الانحدارات والمناسيب والزوايا.

ويعد هذا النهر الصناعي أكبر وأقدم مشروع إروائي أنجزه السومريون في تاريخ العراق القديم، إذ تساوت حصة المملكتين في كمية المياه الواردة إليهما لسقاية الأراضي الزراعية، فانتهى ذلك الصراع المرير.

وكان ذلك النهر هو نهر (الغراف) الذي تم شقه وغرفه بطريقة يدوية، ولا يزال نهر الغراف قائمًا إلى الآن وشاهدًا على عبقرية سكان الرافدين، ونهر الغراف حاليا يستمد مياهه من نهر دجلة، لأن نهر الفرات قد تغير مجراه بمرور العصور والأزمان.

الملك (شمشي-أدد) دبلوماسي وإداري كفوء

الملك (شمشي-أدد) الأول هو من أهم الشخصيات في العصر الآشوري القديم الممتد في الفترة ما بين (٢٠٠٠ـ ١٥٠٠) عام قبل الميلاد.

وأظهرت كتاباته أنه كان إداريا كفوءاً، وشخصية دبلوماسية متميزة، إذ كان له نص على لسانه «إنني عينت حكامي في كل مكان، ومن بعدهم سلسلة من الإداريين وناقلي الأخبار وموظفي الإحصاء».

وتمكن الملك «شمشي-أدد» من توحيد مملكته وتوسيعها، ويعود ذلك لحملاته العسكرية الناجحة، وخططه الدبلوماسية التي تقوم على عقد المعاهدات أو المصاهرات مع الحكام ولا سيما في منطقة سوريا.

واستطاع بمدة قياسية توحيد مملكته بإحكام السيطرة على مدينة أربيل (أربا-إيلوا)، نزولاً إلى مدينة كركوك(أرابخا).

أما توسعه الخارجي، فقد أحكم سيطرته على منطقة أعالي الفرات ولا سيما مدينة ماري (تل الحريري) في الأراضي السورية، لإيجاد منافذ للتجارة الآشورية عن طريق موانئ البحر المتوسط.

ولنفس السبب أيضا سيطر به على منطقة (كبدوكيا) جنوب تركيا التي أسس معها علاقات تجارية واسعة، خدمت وانعشت اقتصاد الإمبراطورية الآشورية بصورة كبيرة.

الآشوريون يستخدمون العجلات الحربية

استخدم الآشوريون العجلات الحربية في معاركهم قبل أكثر من ٣٠٠٠ عام، ويظهر ذلك من خلال الصورة المرفقة، حيث المركبة لها مقدمة تشبه (السبطانة) لتحطيم قلاع وحصون الأعداء، وتسير على عدد من العجلات ويقودها مجموعة من المقاتلين.

وفي وقتنا الحالي تستخدم جميع دول العالم نفس فكرة وشكل الدبابات والمدرعات الحربية التي استخدمها سكان بلاد الرافدين قبل آلاف السنين.

نجمة عشتار (نجمة إنانا)

نجمة عشتار هي رمز من بلاد الرافدين للآلهة السومرية القديمة إنانا. وترتبط عشتار في الغالب بكوكب الزهرة (فينوس)، المعروف أيضًا باسم نجمة الصباح.

وما تزال رمزية هذه النجمة ذات الأشعة الثمانية مجهولة، ولها دلالات غامضة لم يتم التعرف عليها حتى هذه الآن.

قصيدة

سلامٌ على الرّافِدين

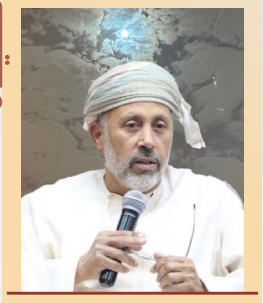

الشاعر: سعيد الصقلاوي

يُعَرِّشُ فوق ضِفافِ التَّواريخِ فجْراً ،
ويَكْتبُ أُسْطورةَ الشُّرفاءِ.
سلامُ « المُهلّبِ » للأهلِ في بَصْرةِ الكبرياءِ ،
تُرَفْرِفُ رايَتُهُ بسناءِ الإلهِ على مَطْلعِ الشمسِ في خُرَسانْ.
وتَعْصبُ بالنورِ هاماتِ شُمِّ الجبالِ .
تُزَهِّرُ فوق وِهادِ الشّمالِ.
سلامُ الخليلِ على « الدؤلي » ،
يُنضّدُ بالنِّحْوِ زُهْرَ البيانِ.
على « سِيبَوَيْهِ » يُضَوّءُ عَنْهُ دراري المعاني
و يَنسُجُ للشِّعرِ أنغامَهُ في افْتِتانْ.
سلامُ ابْنِ « زيدٍ »
إلى « حَسنِ البَصْرةِ » المُسْتَظِلِّ بتقوى القلوبِ ،
وَيُذْكيهِ نورُ الحقيقةِ ، عِشْقُ التَّجلّي ،
وتَسْبيحُةُ العارفين.
سلامٌ مِن « ابْنِ دُرَيْدٍ » ،
تَصوغُهُ « جَمْهرةٌ »
مِنْ فُصوصِ البَديعِ .
ويُورِقُ مَرجٌ خمائِلَ مِنْ زهَراتِ التَّفكُّرِ و الإنْعتاقْ .
سلامٌ مِنَ « البوسعيديِّ أحمد »
يُمطِرُ شطَّ العروبةِ مِنْ سبَحاتِ الكرامةِ . يَكْحَلُ بالأَمْنِ جَفْناً،
ويَمْلأُ بالعزِّ نَفْساً،
ويَغْمُرُ بالزَّهْوِ مَوْجَ الخليجِ.
سلامُ المدائنِ : نزوى ، وبهلى ، و عِبْري.
يُمَجِّدُ أجْبالها والهضابَ. يُطَرِّزُ حاراتِها بالثَّناءِ ، وبالعلْمِ ، والحلْمِ ، والحَزْمِ ، والنَّجَباءِ.
« لبغدادَ » وهْجُ الخلافةِ ، سهْلُ الضِّيافةِ ، مَوْكِبُ علْمٍ يُضيءُ الدُّروبَ ، ويَسْقي عِطاشَ الزّمانْ.
وجَحْفلِ حربٍ له العربُ والدينُ زندُ العطاء .
وكف الرجاء .
وروح الفداء .
ومِنْ « صور » أشرعةُ « الغنْجةِ » الخافقاتُ سلاماً بزُرْقَةِ بحْرِ عُمانٍ صفاءً.
وعُمْقِ البحارِ إخاءً .
ورَنَّةَ « هُولو » تُغَنّي الإباءَ بلَحْنِ « المَقام ».
ومِنْ «سندباد » صحارِ سلامٌ « إلى سِحْرِ « بابل » يَرْصُفُ مِنْ زَرْكشاتِ الغرائبِ ، مِنْ نَمْنَماتِ الأساطيرِ ، يَسْتَحْضِرُ الغائبَ المُسْتحيلَ ، يُمَرِّدُهُ حاضراً مُمْكنا .
سلامُ « اللُّبانِ »
لكُلِّ التَّفاصيلِ في عُرْسِ « آشور » ، كُلِّ الكنائسِ في « حيرَةِ المُنذرِ « المُتَمَرِّدِ ضدَّ الغُزاةِ.
لكُلِّ المساجدِ تَصْدحُ بالذِّكْرِ ، كلِّ المنازلِ و « العَتَباتِ « تُضَمِّخُ بالطِّيبِ أعْطافَها .
سلامُ شموخِ العراجينِ مُفْتَرِعاً فوق سهْلِ البواطنِ بدأً مِنَ « السِّيبِ « حتى تُخومِ الشَّمالِ لتِبْرِ العراجينِ مُؤْتَلِقاً فوق أرضِ السَّوادِ.
سلامٌ عليكمُ يومَ وفدتُمْ أكاليلَ نَصْرٍ على سيفِ «مسقط «لما اسْتعادتْ بهاءَ المعالي بسَيْفِ العزائمِ ،
والمُخْلصونْ
على جَمْرِ إيمانِهِمْ قابضونْ .
فَدالَ الزَّمانُ على البُرْتُغالِ ،
وعَزَّتْ بِنا في الزَّمانِ حُصونْ.
سلام عليكم
سلام علينا

قصيدة

هَذيْ المَدائِن

الشاعر الأردني: د. بكر السواعدة

عَجِزَ القَصيدُ وجفَّتِ الأدْواءُ ... وخَبا على هامِ البُدورِ سَناءُ
وتَبَدّلَتْ بَعدَ النِّلاجِ صَباحِها ... غُرَرٌ لها وانْهَدَّتِ الأسْماءُ
هذيْ المَدائِنُ لمْ تَعُدْ تِلْكَ التي ... بُنِيتْ لها فوق التُّرابِ سَماءُ
بَغدادُ أضْحَتْ لا تُرى أركانُها ... فَكَأنّها بَعدَ الشُّموخِ هَباءُ
أغْيَا الهِلالَ سَحابُها حينَ امْتَطى ... قِمَمَ الضِّياءِ فَغارتِ الأضْواءُ
دَمُها غَدا زادَ الفُراتِ وَمَدَّهُ ... مِنْ بَعدِ أنْ قُتِلَتْ بِها الأنْواءُ
فَمَضى لِدِجْلَةَ يَستغيثُ رُواءَهُ ... فَسقاهُ حُزنًا ليسَ فيهِ رُواءُ
ودِمَشْقُ أفْضَتْ لِلحَمائِمِ قَلبَها ... فَمَضتْ تَنوحُ بِجوْها الورْقاءُ
حُزنَ المَآذِنِ شَفّها شَوقٌ إلى ... صَوتِ المُؤذِنِ بَحَّهُ الإعياءُ
مَدّتْ إلى الآفاقِ دَمعَ عُيونِها ... تبغيْ الضِّياءَ وليسَ ثَمَّ ضِياءُ
وَجَعي عَليكِ دِمشقُ أدْمى أحرُفي ... أحْيا جُروحًا ما لهنّ شِفاءُ
وَمَضَتْ تُشاطِرُكِ الأسى وَتَصوغُهُ ... ألمًا يُفتّتُ قَلبَها صَنّاعُ
هَتَفَ النّحيبُ مُدوّيًا بجِنانِها ... دَمعًا تَقودُ رِكابَهُ الأزْراءُ
فَكأنّها الصّحراءُ أرْهَقَها الظّما ... تَبكي السنينَ وخَطوُها عَجفاءُ
وَعَلى طَرابُلُسَ المَنايا حَوّمتْ ... تَقتادُ جَذْوَتَها يدٌ عَسْراءُ
ألقَى عليها الليلُ ثَوبَ سَوادِهِ ... وَتَبخترَتْ في أُفْقِها الظَّلْماءُ
باللهِ مَنْ لِلقُدسِ إذْ صَرَخَتْ بِنا ... وَقُلوبُنا عنْ هَمِّها صَمّاءُ
مَنْ ذا يُداويها وَيَجْبُرُ كَسْرَها ... وَعُيونُنا عنْ جُرحِها عَمْياءُ
هذيْ المَدائِنُ، آهِ كيفَ تَبَدّلَتْ ... وَغَدا يَقودُ شُموسَها الأعْداءُ
قد فُرّقَتْ كَالعِقْدِ يُنثَرُ حَبُّهُ ... فَتَبَعْثَرَتْ في أرضِها الأشْلاءُ
لا حَوْلَ تَمْلِكُ كَي تُرَى مَنظومةً ... بَعدَ التَّفرُّقِ والهَوى أهْواءُ
فاللهَ نَرجُو أنْ يَلُمَّ شَتاتَها ... وتَحلَّ فيها الشَّمسُ وهْيَ رَخاءُ
حتّى تَعودَ وقد تَنَفَّسَ صُبْحُها ... وَتَخيطَ أنْجُمَها يدٌ بيضاءُ
وإذا اسْتَبَدَّ بِيَ الأسى وشُجونُه ... أحيا فُؤادي مِنْ يديكِ عَزاءُ
عَمّانُ، حِضْنَ الرُّوحِ مَوْئِلَ أضْلُعي ... إذْ تَستبيحُ شِغافَها الرَّمْضاءُ
فَعَلى ثَراكِ تَنَفّسَتْ أحلامُنا ... وَعَلى ذُراكِ تَهادتِ الأنْداءُ
يا مَلجَأَ المَكلومِ جاءَكِ راجيًا ... يا مَنهلاً ما غِيضَ فيهِ المَاءُ
مِنْ فَيْضِهِ تُروَى قُلوبُ الظّامِئِيـ ... ـنَ وَفيهِ لِلأسْقامِ ثَمَّ دَواءُ
فَإذا انْبَرى صَوْتُ العُروبةِ هاتفًا ... سُمِعَتْ بِقَلْبِ جِبالِكِ الأصْداءُ
فَحَماكِ ربّي واحةَ الأمْنِ التي ... ما خابَ فيها للضَّعيفِ رَجاءُ

الميثاق تحاور

الأستاذ كرم نعمة

الإعلامي والكاتب العراقي

الثقافة الاجتماعية السائدة تطالبنا بأن نكون متفائلين! لكن مع ذلك تبدو الحاجة ماسة وعاجلة عندما يتعلق الحال بوضع العراق والعالم العربي أن نقتبس عنوان الروائي الفلسطيني الراحل إميل حبيبي، فقوة الأمل في الطابع الإنساني ضعفت تحت وطأة انهيار الكرامات والجوع والازدراء والكراهية والطائفية

هناك إفراط ثقة سياسي بمستقبل العلاقة الإقليمية لدول المنطقة مع إيران بعد أن فقدوا ثقتهم بالحماية التي كانت توفرها لهم الولايات المتحدة، من دون أن يمتلك أولئك الذين يمارسون غسيل السمعة السياسي لإيران أي مؤشرات واقعية تجعلهم يدافعون عن ذلك

سنسقط في الفخ الذي رسمته لنا الأحزاب الطائفية الشيعية، لمجرد القبول بمعادلها الطائفي السني، وستكون أحزاب وميليشيات إيران في العراق، في غاية السعادة بمجرد قبولنا بمعادلها الطائفي السني، فمحمود المشهداني مثلا لا يقل «تفاهة طائفية وعمالة لإيران» عن طائفية المالكي
وضرر محمد الحلبوسي وخميس الخنجر على العراق لا يقل عن ضرر المالكي وعمار الحكيم، وهكذا بقية الأسماء

أرى أن وضع الصحافة والقضاء في العراق كمثال يعطينا جزءا من الإجابة على هذا التساؤل، فالصحافي فرط بالدرس الأول من قيم الصحافة عندما كسر عن جهل وسوء معرفة درس «الصحافي لا يقول فعلت، بل بكل تواضعت سمعت وشاهدت» والقضاء تحول إلى أداة فاسدة بيد لصوص الدولة

مقدمة تعريفية

طالما يُعرّف الصحافي والكاتب العراقي كرم نعمة عن نفسه بالتعبير عن جوهر الصحافة في مفهومها التاريخي في مقاله المستمر منذ أكثر من عقدين في صحيفة العرب اللندنية وقبلها صحيفة الزمان الدولية. ومن ثم قراءته السياسية لأحوال العراق والمنطقة في مقاله الأسبوعي المتواصل بموقع قناة «الرافدين» الفضائية.

هو مشغول بشأن ومستقبل العراق وأحواله وبالصحافة وكيف نبقيها الحل الأمثل لربط المجتمع بديمقراطية حرة من الأفكار والمعلومات. مثلما مشغول بالدفاع عن مفهوم الصحافة نفسها وعدم التفريط بها بالتعويل على صناعة الأفكار في الكتابة الصحافية كما التعويل أيضا على القرّاء الأوفياء. وطالما أثارت مقالاته في هذا الشأن جدلا واهتماما بين الذين يأملون تأمين مستقبل الصحافة في العصر الرقمي وما بعد الرقمية. ذلك ما يفصح عنه كتابة الجديد «السوق المريضة: الصحافة في العصر الرقمي» الصادر مؤخرا عن دار لندن للطباعة والنشر.

كرم نعمة المولود في بغداد عام ١٩٦٤ درس هندسة المعادن في بغداد والصحافة في جامعة ويست لندن. وعمل في الصحافة العراقية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وكان آخر عمل له مشرفا على الصفحة الأخيرة في جريدة الجمهورية قبل مغادرته العراق بداية تسعينات القرن الماضي من دون أن يعود.

عمل كرم نعمة في لندن في صحيفة الزمان الدولية منذ تأسيسها ومن ثم مدير تحرير صحيفة العرب اللندنية. صدرت له خمسة كتب تهتم حصرا في المادة الصحافية والثقافية. ويكاد يكون كتابه «سلاح غير مرخص: دونالد ترامب قوة إعلامية بلا مسؤولية» يجيب بشكل أو بآخر عن الدرس الصحافي عندما تكون السياسة التعريف الأمثل للإعلام.

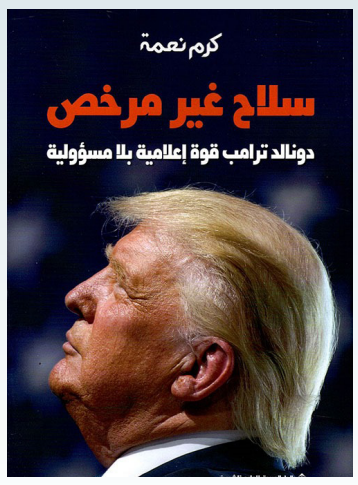

وقبلها صدرت له كتب «التدفؤ بالكلمات» و «فاكهة الكلمات: روائيات على السجادة الحمراء» «يوسف الصائغ: تخطيطات وأفكار بصوت عال- كتاب مشترك».

في هذا الحوار مع الكاتب العراقي كرم نعمة المقيم في لندن منذ ثلاثة عقود، نركز على الشأن السياسي العراقي وما ينتظر مستقبل البلاد وتقاطع القراءات مع تناقض المؤشرات المتاحة بعد عشرين عامًا من الفشل السياسي في البلاد.

الحوار:

الميثاق| كيف تقرأ حصيلة العالم الذي ودعناه عراقيا؟

كرم نعمة| الثقافة الاجتماعية السائدة تطالبنا بأن نكون متفائلين! لكن مع ذلك تبدو الحاجة ماسة وعاجلة عندما يتعلق الحال بوضع العراق والعالم العربي أن نقتبس عنوان الروائي الفلسطيني الراحل إميل حبيبي، فقوة الأمل في الطابع الإنساني ضعفت تحت وطأة انهيار الكرامات والجوع والازدراء والكراهية والطائفية... إلى حد اشتقاق مفردة «المتشائل»! بيد أن هناك قوة سياسية وطائفية في العراق تحديدا تدعو الجيل الشاب من ثوار تشرين إلى فقدان الأمل في استعادة بلادهم المخطوفة، وأن لا خيار لهم غير الانقياد للصوص الدولة تحت مغريات بائسة عن توفير فرص عمل و»ديمقراطية» تدار بطريقة «الباب الدوار» يخرج الطائفيون وزعماء الميليشيات منه ليدخلوا ثانية وفي الوقت نفسه، وتلك أكبر كذبة مستمرة في العراق منذ عشرين عاما، وحكومة محمد شياع السوداني استثمرت هذه الكذبة على مدار عام كامل في ترويج زائف لتسويق الغبار السياسي على أنه مسحوق من ذهب الأمل. غير أن تاريخ العراق لم يتوقف عن أخبارنا بأن البلاد مهما استكانت فإنها تعيش تحت نار قِدر الضغط الكاتم الذي سينفجر في لحظة ما!

دعني أذكّرك هنا بما كتبه محمد توفيق علاوي بأنه سمع من رئيس وزراء سابق في المنطقة الخضراء بأنهم جميعا يعيشون تحت وطأة انتظار ساعة هجوم العراقيين عليهم وسحلهم في الشوارع! وتلك ليس توقعات محضة من «رئيس الوزراء في إحدى الحكومات الافتراضية التي دُفعت إلى المنطقة الخضراء» بل هي متوالية سحل تاريخية وثقها التاريخ العراقي المعاصر وأثبت صحتها علي الوردي في قراءة اجتماعية واقعية فقد أهميتها في سنوات ما لكنها سرعان ما عادت منذ عام ٢٠٠٣، وكل ما حدث في العراق مع حكومة الإطار التنسيقي على مدار عام ٢٠٢٣ يساعد على انفجار قدر الضغط الكاتم. دع عنك الهدوء السياسي الخادع الذي يروج له عمار الحكيم والمالكي....

الميثاق| وكيف تنظر لملامح العام الجديد بعد أكثر من عشرين عاما من الفشل والفساد والفقر والبطالة في العراق؟

كرم نعمة| بعد أسابيع من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ سألت أحد السياسيين الذي كان يزعم أن لديه «مشروعا وطنيا» وذهب بعد أيام من وقوف الدبابة الأمريكية على جسر الجمهورية إلى العراق ليكون أحد أعضاء مجلس الحكم المنحل (...) وعندما عاد إلى لندن بعد أن فشل في الحصول على ذلك المجد الزائف، سألته نفس هذا السؤال «ماذا تتوقع لمستقبل البلاد؟» قال لي «لن تقوم لنا قائمة بعد خمسين عاما»! كان ذلك قبل عشرين عاما، فهل ينبغي على العراقيين الانتظار ثلاثين عاما أخرى لاستعادة بلادهم المخطوفة من الطبقة الاوليغارشية الفاسدة والميليشيات؟

أعتقد تلك قراءة غير واقعية حتى في العلوم السياسية المفرطة بالسكون السلبي. فكل تجارب السنين الماضية أخبرتنا أن الخيال الرخيص الذي تروج له الأحزاب الحاكمة بأن التغيير يجب أن يحدث من داخل العملية السياسية لا قيمة له، وإنما علينا كصناع رأي وقوى وطنية بأن نساعد وندفع ثوار تشرين باتجاه «المعادلة الصفرية» لأنها أضحت الحل الوحيد لإعادة العراق بيد أبنائه.

الميثاق| تجتمع في منطقتنا جيوش دولية وقواعد عسكرية وحاملات طائرات هل نحن أما معادلة جديدة في المنطقة؟

كرم نعمة| إذا كان الماضي يغدق علينا بدروسه المفيدة، فإن الثقة بالمستقبل ليس درسا سياسيا، بل أقرب إلى الأمنيات الشخصية عندما يتعلق الأمر بسياسة «الصبر الاستراتيجي» وما تعده الولايات المتحدة حيال دول المنطقة. وحتى أهم مراكز البحوث والدراسات الغربية بما تمتلكه من مؤشرات سياسية لا تستطيع أن تجزم ما الذي سيحدث غدا، غير أن المنطقة برمتها تعيش تحت وطأة القلق وما رافق اتفاق بكين بين السعودية وإيران وبعدها غسيل السمعة السياسي من قبل دول عربية، خصوصا السعودية، لسياسات إيران في المنطقة، يؤكد لنا أن القراءات المتفائلة عن قبول إيران كجار ودود مسالم يعمل من أجل استقرار وسلامة المنطقة، تنم عن سذاجة تاريخية قبل أن تكون سياسية، فدول الخليج نفسها مهددة من سياسة إيران في الهيمنة واستراتيجية «قم أم القرى» لم تغادر طاولة الحرس الثوري الإيراني لنقل مركز العالم الإسلامي من مكة إلى قم. كما أن تاريخ إيران تحت حكم الطبقة الثيوقراطية من الخميني حتى خامنئي تقول لنا أمرا مختلفا كليا لا يبدده اتفاق بكين.

هناك إفراط ثقة سياسي بمستقبل العلاقة الإقليمية لدول المنطقة مع إيران بعد أن فقدوا ثقتهم بالحماية التي كانت توفرها لهم الولايات المتحدة، من دون أن يمتلك أولئك الذين يمارسون غسيل السمعة السياسي لإيران أي مؤشرات واقعية تجعلهم يدافعون عن ذلك.

لكن السؤال إلى أي حد ستقبل واشنطن بوضع جيوسياسي يضر بمصالحها في المنطقة المترعة بمصدر الطاقة؟ لا تنس هنا أن الاتفاق النووي بين إيران ودول الغرب مازال معلقا.

ذلك سؤال لا نملك إجابة واضحة عليه، لكن المؤشرات المتاحة تخبرنا بأن إدارة الرئيس جو بايدن ليس على استعداد لدخول حرب تقليدية جديدة في المنطقة وإن دفعت بأساطيلها إلى المنطقة، مع ذلك دعنا نترقب ونعيد السؤال نفسه مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية وماذا لو عاد دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؟

يتساءل بريت ستيفنز الكاتب السياسي في صحيفة نيويورك تايمز عما إذا كان هناك أي نوع من الرد الأمريكي. فمن غير الواضح ما إذا كانت هناك أي سياسة متماسكة على الإطلاق من قبل بايدن إزاء إيران.

في النهاية السياسيون لا يعبرون عن أمنياتهم، بينما هم يتحدثون عن المستقبل الآمن بعمومية مطلقة بذريعة التغيرات الإقليمية، ويستندون على مشاريع اقتصادية ستعكس الرخاء على دول المنطقة وبما فيها إيران، وهذا يتطلب تهدئة سياسية وتوافقا مشتركا، لكن على ماذا يتم التوافق؟ فكل مزاعم الهدوء السياسي تبددت مع الحرب في غزة، وستتبدد بمجرد أن تندلع شرارة التغيير في العراق أو سوريا حتى لبنان واليمن.

الميثاق| وهل بات العراق مرشحا للصراعات الداخلية مستقبلا أم أن الظروف السياسية يمكن أن تتغلب على مشاكل الميليشيات ولاسيما بعد انسحاب الصدر وسعي المالكي والإطار لإنهاء وجوده؟

كرم نعمة| أنا لا أثق بأن مقتدى الصدر سيكون جزءا من الحل وإن كان صراعه مستمرا مع أحزاب وميليشيات إيران في العراق، فالرجل فشل في استثمار «فوزه» في الانتخابات البرلمانية كما لم ينجح حتى الآن في انتهاز انسحاب أعضاء تياره من البرلمان، دع عنك أنه جزء من بناء ودعم والمشاركة في العملية السياسية منذ انطلاقها، لكن علينا أن نقرأ الضغينة والكراهية التي يحملها الصدر لنوري المالكي بأنها عامل مساعد لإفشال وتبديد ما يسميه عمار الحكيم وقيس الخزعلي «الهدوء السياسي» للإبقاء على سلطتهم على حكومة الإطار التنسيقي

فصراع لصوص الدولة سواء داخل أحزاب وميليشيات الإطار التنسيقي أو بينها وبين التيار الصدري، يشكل عاملا مساعدا لتهديم معبد العملية السياسية على رؤوس مشيديها. لأن هذا الصراع لا ينم عن مشاريع سياسية وطنية، بل هو صراع للحصول على الحصة الأكبر من مغانم الدولة. خذ مثلا محاولات بعض زعماء الإطار اليوم لإرضاء الصدر والإبقاء على محافظي النجف وميسان من الصدريين وعدم تغييرهم بعد انتخابات مجالس المحافظات، خشية أن يحرك اتباعه في الشارع لإقلاق عملية سرقة الدولة، خصوصا وأن الموازنة خصصت مليار دولار في أقل اعتبار لكل محافظة، فالسرقة ضخمة إلى الحد الذي تغري أشد أنواع اللصوص غطرسة على التوافق من أجل بريق مال مجالس المحافظات.

الميثاق| كيف تقرأ نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي جرت قبل أسبوعين تقريبا؟

كرم نعمة| قبل ذلك علينا أن نحصل على تعريف لمجالس المحافظات من قبل المروجين لها! هي في حقيقة الأمر وظيفة من لا وظيفة لهم، كي نتحدث بعدها عن جدواها بالأساس، لأننا أمام عملية سياسية قائمة فوق هذه المجالس أثبتت على مدار عشرين عاما أنها فاشلة وفاسدة وبنيت على أساس تقسيمي لتهميش وطنية العراقي لحساب طائفته وعشيرته... فالحاجة إلى هز تلك العملية كما فعل ثوار تشرين لإحداث صدمة، ومجالس المحافظات هي أحدى محاولات الأحزاب الحاكمة لامتصاص الصدمات، لكنها تفاجأت بصدمة من نوع آخر تمثلت بالمقاطعة الشعبية، فبات غالبية العراقيين لا يثقون بأن التغيير يتم في العروض الانتخابية وتبديل الوجوه بالأشقاء

وأبناء العم وأبناء الأخت ومن عناصر العشيرة في مجالس المحافظات للاستحواذ على المخصصات المالية الضخمة لتلك المدن.

في النهاية لا تبعث تلك الانتخابات وما سينتج عنها من مجالس، أي أمل لملايين العراقيين يعيشون في مدن الصفيح والطين، يعيشون على الهامش، يبحثون عن كرامتهم المهدورة، وأمام أعينهم مستقبل أطفالهم الضائع بين الأمية والفقر والجهل والجوع والمذلة.

الميثاق| ولكن هناك من يرى أن انتخابات مجالس المحافظات بعد عشر سنوات هي باب للفساد وتكريسها للهيمنة والاستحواذ؟

كرم نعمة| هناك مستنقع سياسي آسن لا تنتهي حدوده في المنطقة الخضراء ومجالس المحافظات توسيع لهذا المستنقع، نما وتوسع منذ عام ٢٠٠٣ في العراق، لكنه يبدو اليوم مغلفًا بقشرة سياسية زائفة وهشة، من دون أن تمنع نفاد الرائحة الفاسدة منه، فثمة من يتقاتل في داخل ذلك المستنقع بذرائع سياسية وديمقراطية (...)، لكن أولئك المتصارعين في الوحل السياسي والأخلاقي يعملون معًا لإثراء أنفسهم.

ذلك ما يسميه كبير مراسلي مجلة «إيكونوميست» في الشرق الأوسط نيكولاس بيلهام، بـ«أرض العصابات» في معادل مخز لأرض النهرين وهو يعرض لحفلة السخرية القائمة في البلاد.

ومجالس المحافظات هي إضافة هامشية لتلك العصابات لأن المال المخصص لتلك المحافظات بذريعة البناء وتقديم الخدمات تحرض على إنتاج تسميات جديدة لتحاصص جديد يقوم على توزيع تلك الأموال.

الميثاق| الإطار الشيعي يحاول لملمت أوراقه بعد تدني نسبة المشاركة بالانتخابات وخسارة أبرز مرشحيه بتشكيل قائمة موحدة في المحافظات التي فاز بها؛ ما هي أبرز أهدافه برأيكم؟

كرم نعمة| الإطار التنسيقي هو نسخة معدلة من كذبة «البيت الشيعي» التي أوجدها سيئ الذكر أحمد الجلبي، فلا يوجد بيت شيعي بالأساس كما لا يوجد بيت سني، ولا يمكن أن تبني أسرة عراقية بشروط طائفة الأم أو الأب، من دون أن نفكر بالتوتر الذي سينعكس على الأبناء. هل يمكن أن أكره أبي لأنني مع طائفة أمي أو يفعل أخي العكس، ذلك ما يمكن أن يكون عليه واقع الأحزاب السياسية إن امتلكت مشروعها الوطني العراقي، لكننا أمام أحزاب طائفية بنيت على أساس طائفي دفعت إليه الأحزاب الشيعية وأوجدت لها معادلا طائفيا هامشيا من أحزاب سنية. الإطار تسمية كاذبة بمجرد أن نعرف الضغائن والكراهية القائمة بين زعماء أحزاب وميليشيات هذا التشكيل الوهمي الفاسد والمتخلف، لأنه بالأساس لا أحد منهم قادر على تحديد نوعية هذا الإطار وأي توافق يؤطرهم غير العمل معا لإثراء أنفسهم وإن تصارعوا على كل شيء لكنهم يتوقفون أمام تقاسم أموال الدولة.

فكما تهشم «بيت الجلبي الشيعي» سنعرف كم هو واهن هذا الإطار الحالي لحظة اختلاف أحزابه على تقاسم غنيمة الحكومة، وبمجرد العودة إلى التسريبات التي كشفها الصديق علي فاضل على لسان المالكي نكتشف كذبة التوافق بين المنضوين تحت الإطار التنسيقي.

نعم سيشكلون قائمة بعد أن يتوافقوا على توزيع الحصص وإرضاء بعضهم البعض بأموال مخصصات المحافظات، لكن كمْ من هذا المال سينعكس على حياة العراقيين في تلك المحافظات؟

الميثاق| في ميزان الربح والخسارة ماذا حقق التيار الصدري بمقاطعته الانتخابات؟

كرم نعمة| في إجابتي السابقة قلت أن الصدر فشل في استغلال فوزه في الانتخابات البرلمانية، ولم ينجح لحد الآن في انتهاز انسحابه. في واقع الحال أرى السيد مقتدى الصدر هو نتاج الرثاثة السياسية القائمة في العراق منذ احتلاله، وقد كتبت ذلك، وقلت بمجرد فوز التيار الصدري في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢١ «مقتدى لم يكن حلا، ولن يزيد التيار الصدري العراق إلا مِحَنا» لكنني أشفق على جيوش الأمين السائرين خلف مقتدى صوب الخرافة التاريخية، مع أنه عصي على الفهم أن يكون نسبة منهم من الأشخاص على درجة من الوعي! بينهم قيادي من التيار الصدري يتواصل معي بطريقة مهذبة بعد أن قرأ ما كتبته على التيار في أكثر من مقال. حتى سألته كم يوجد مثلك في التيار؟ بينما الأمين منهم يتسيدون المشهد؟

فمن السخف، وفق تعبير صديقي فاروق يوسف، التفكير في أن رجل الدين مقتدى الصدر يفكر في الدعوة إلى إقامة دولة مدنية لن يكون له مكان فيها. وسيضحك السيد مقتدى حين تصل إليه استنتاجات المحللين التي يصر أصحابها على أن الصدر صار يتفهم ضرورة قيام الدولة المدنية.

ليس فقط نسبة كبيرة من العراقيين من وقع في وهم الحل الذي يمثله الصدر، بل أن صحيفتي فايننشيال تايمز البريطانية وواشنطن بوست الأميركية، توصلتا في قراءة سطحية إلى أن رجل الدين الراديكالي لن يكتفي بأن يكون «صانع ملوك» في العراق بعد انتخابات ٢٠٢١، وإنما سيكون موضع قبول من قبل القوى الغربية الأميركية والبريطانية، باعتباره معادلا مفضلا على الميليشيات الولائية التي تديرها طهران في العراق.

وقال دوغلاس سليمان السفير الأميركي السابق لدى العراق ورئيس معهد دول الخليج العربية في واشنطن «وجدنا أن الصدر واحد من المكابح الرئيسية للتوسع الإيراني والنفوذ السياسي الشيعي الموغل في الطائفية بالعراق بعد انتخابات ٢٠١٨». مثل هذه المزح السياسية مستمرة إلى اليوم، بينما إذا أردنا استعادة العراق المخطوف علينا ألا نقبل إلا بالسياسي العراقي الذي يهمش طائفته لحساب وطنيّته، فهل يمكن للسيد مقتدى أن يتخلص من طائفيته؟ أشك في ذلك، كما أشك في طائفية الآخر المعادل السني له مهما يكون.

الميثاق| تصر الكتل المحسوبة على المكون السني على أنها ستعيد الحقوق التي فشلت في استردادها منذ عشرين عاما، وتتصاعد الاتهامات بينهم دون أن يُشار إلى المالكي أو الميليشيات التي تجهز على الناس، ما رأيكم بذلك؟

كرم نعمة| سنسقط في الفخ الذي رسمته لنا الأحزاب الطائفية الشيعية، لمجرد القبول بمعادلها الطائفي السني، وستكون أحزاب وميليشيات إيران في العراق، في غاية السعادة بمجرد قبولنا بمعادلها الطائفي السني، فمحمود المشهداني مثلا لا يقل «تفاهة طائفية وعمالة لإيران» عن طائفية المالكي

وضرر محمد الحلبوسي وخميس الخنجر على العراق لا يقل عن ضرر المالكي وعمار الحكيم، وهكذا بقية الأسماء... لذلك أرى بأن إحدى أهم وسائل إنقاذ البلاد تهميش التقسيمات الطائفية والقبول بالسياسي العراقي وفقا لعراقيته فقط، وعلى هذا السياسي أن يشعر بألم المُهجر من داره في الأنبار وجرف الصخر بمثل ما يشعر بألم المهجر تحت وطأة الجوع والفقر في السماوة والديوانية. وعليه أن يعمل على محاسبة قتلة العراقيين على الهوية بمثل محاسبة لصوص النفط في ميسان والبصرة.

لا أحد من «السياسيين» الذي يقدمون أنفسهم بطائفتهم قبل عراقيتهم، سيعمل على إعادة الحقوق للمهجر في الأنبار والبصرة على حد سواء. أدرك أن إجابتي هذه ستضعني في مثالية فلكلورية لعراق انتميت له وما زلت مصرّا عليه، لكنها ستبقى الطريقة المثالية لاستعادة العراق الحقيقي بعد أن قدم لنا السياسيون الطائفيون العراق المزيف على مدار عشرين عاما. فمثلما لا يثق العراقيون بالخزعلي والعامري والمالكي، لا يمكن التعويل على الحلبوسي والخنجر والسامرائي والجبوري....

الميثاق| بعد كل الخراب الذي أحدثته أمريكا بالعراق (بلا سخارت) تعد العراقيين بفرص مشرقة تلوح بالأفق، كيف ترى هذه الوعود؟

كرم نعمة| ليس بلاسخارت وحدها من تتبضع من سوق الغبار السياسي في العراق. هناك ما يشبه العمى السياسي الدولي والإقليمي المتعمد وتنازل عن الضمير، في النظر الى الهدوء الخادع والبؤس السياسي في العراق، وكأنه نجاحًا لحكومة محمد شياع السوداني.

نتحدث هنا عن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن ورئيسة الحكومة الإيطالية جورجا ملوني ووزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، ومديرة اليونسكو أودري أزولاي. كلهم زاروا العراق خلال الأشهر الماضية وتبضعوا من سوق الغبار السياسي في العراق معلبات فاسدة وقدموها للعالم بأنها سلعة سياسية معمرة، وتداولتها وسائل الإعلام الغربية خلافاً لحقيقتها الفارغة. فلدى هؤلاء جميعا صورة مزيفة عما يمكن أن يحدث، وعرضوها على العالم أثناء زياراتهم إلى المنطقة الخضراء بأنها حقيقية، وتلك معضلة الضمير السياسي إن وجد.

لقد أعطتنا العملية السياسية البائسة في العراق من يمكن أن نلومه على عقدين مرت فظيعة على العراقيين، لكن كل المسؤولين الدوليين الذين زاروا العراق وسط غسيل السمعة السياسي الذي تمارسه بلاسخارت في إحاطاتها إلى مجلس الأمن الدولي، يعرفون بالتأكيد كيفية إعداد نموذج رسمي لمنتج سياسي يلحقه الخراب.

كل الذي حصل يمكن وصفه بالوهم السياسي المتعمد وليس الصبر الاستراتيجي الذي يزعم أن النجاح قائم في دولة تتبوأ أعلى مراتب الفساد في العالم.

هناك تكاليف باهظة لنجاح العملية السياسية في العراق، ولا أحد من المشاركين فيها يريد تسديدها، لأنه لا أحد أيضًا من سياسيي المنطقة الخضراء يريد التوقف عن حرق المليارات من أموال العراق في الفساد، فبمجرد اختلال المعادلة القائمة: سياسي فاسد مقابل شعب متضرر، سينفجر قدر الضغط الكاتم بوجه المنطقة الخضراء.

الميثاق| كثر الحديث عن محور المقاومة ودور إيران في تسويقه للرأي العام في حين يواصل الكيان الصهيوني حربه العدوانية على الشعب الفلسطيني؛ كيف تقرأ هذا العناوين؟

كرم نعمة| لم تعد «التقيّة» وحدها كافية لفهم طبيعة الخطاب السياسي الإيراني عندما يتعلق الأمر بالمحيط العربي و«إسرائيل» على وجه التحديد. هناك ما هو أكبر من «التقية» في السياسية الإيرانية المستمرة على إظهار عكس ما تبطن.

والأمر لا يدخل هنا ضمن مدارس الدبلوماسية. فالدبلوماسي يتحتم عليه أحيانا أن يتحمل مرارة تصريح مجامل وفق فن الممكن في العلاقات الدولية، غير أن إيران تجهر بصلافتها في مشروع الهيمنة على المنطقة عبر ما تسمية «محور المقاومة»، في وقت تتحدث فيه عن التواصل السلمي مع الجيران العرب.

هكذا وفق المثل الإنجليزي تريد أن «تركض مع الأرانب وتصطاد مع الكلاب» في وقت واحد وهذا لا يمكن أن يتسنى لها بأي حال من الأحوال.

كما لا أعول كثيرا على التهويل الضاج بالعداء بين إيران و «إسرائيل» فالتاريخ القريب يقول لنا شيئًا مختلفًا كليًا، علينا أن نثق به أكثر من المفردات الجوفاء التي يطلقها خامنئي على «إسرائيل» من دون أن يخبرنا عن دوره في فضيحة «إيران غيت» وكيف حصلت طهران على أسلحة إسرائيلية بواسطة أمريكية إبان حربها على العراق ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨.

هناك انعدام للحدود في المفاهيم السياسية الإيرانية عندما لا تقف عند عتبة الدعم من الباطن للمُختلف معه، فـ«الشيطان الأكبر» مجرد تعبير زائف عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة المتهاونة مع سياسة الهيمنة الإيرانية في المنطقة، دعونا نتأمل هنا التخادم المكشوف بين البلدين في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣، فعن أي شيطان نتحدث بعدها؟

بالنسبة إلى «إسرائيل» فالتاريخ ليس ميتًا في نظرته إلى إيران، ولحد سنوات قريبة كانت فلسفة الموساد تختصرها جملة بأن «إيران عدو ودود وهو أفضل من صديق لدود» وهناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن هذه الفلسفة مازال يوجد من يعول عليها داخل الموساد إلى اليوم، مع كل الضجيج عن الأعمال والتهديدات العدائية المتبادلة بين البلدين.

ستكون سلة نفايات الاعتبارات في السياسة الخارجية الإيرانية أقرب إلى أي شيء آخر من مصطلحات محتل وعدو عندما تفكر إيران باستراتيجية التعامل مع "إسرائيل" بغض النظر عن الكراهية الدينية والسياسية والنووية.

ميليشيات إيران في العراق أو «محور المقاومة» وفق تسميتهم المخادعة، لا تشكل خطرا على إسرائيل، فقد تغيرت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال العراق المحتل، بعد أن غادر تصنيف العدو الأشد وأراحت «إسرائيل» بالها السياسي من العراق تحت حكومات الاحتلال فلم يعد عدوًا لها، صحيح أنها لم تستخدم تسمية «صديقًا» لكنه كان وبقي ساحة منتهكة، ولم تبخل القوات الأمريكية في تمرير كل ما تحتاج «إسرائيل» لمعرفة ما يجري في العراق.

وفي واقع الحال كلما بقيت ميليشيات إيران في العراق تصرخ لا تجد من يسمعها من الطرف المقابل، هكذا بقيت «إسرائيل» تضع تهديدات الميليشيات وفق مفهوم الهراء العسكري، فإن كل تلك الميليشيات الحاكمة في العراق، بالنسبة إليها ظاهرة صوتية، لأن توقيت تشغيلها يتم من قبل إيران، وعندما زعم قيس الخزعلي في تصريحه المغرق في الهزل حول قيام الموساد باستخدام «عاهرة» بتدبير قتل الإمام علي بن أبي طالب في القرن السابع الميلادي وأن الأمويين كانوا متعاونين مع اليهود لتحقيق ذلك، كان على المخابرات الإسرائيلية أن تنصت لهذا التصريح ليس لأهميته البالغة، بل لوضعه ضمن أرشيف التاريخ الكوميدي، مع التذكير في ملاحظة صغيرة من قبل موظف الأرشيف بأن إنشاء الموساد كان عام ١٩٤٩»!

وفي كل الأحول تدرك «إسرائيل» أن طريق القدس لا يبدأ من بغداد إلا عندما تكون بيد أبنائها، لذلك فالعراق المختطف من قبل ميليشيات إيران لا يشكل خطرًا على «إسرائيل»، والعراق المزيف لا يثير اهتمام «إسرائيل» لأنها كانت تخشى من العراق الحقيقي.

الميثاق| أعلن السوداني أن عام ٢٠٢٤ سيكون عام إنجاز ما أسماه تنفيذ المشاريع المتلكئة في حين أن الفساد والبطالة والفقر والفشل هي عناوين السنوات التي أعقبت الاحتلال؟

كرم نعمة| لو تسنى للمؤلفة إليزابيث داي صاحبة منصة «كيف تفشل» إن تأملت محمد شياع السوداني وهو يجلس على مستنقع شاسع من الفشل السياسي والحكومي، بيد أنه يبعث برسائل متواصلة عن النجاح وكأن هذا المستنقع منتزه مثالي، فإنها سوف تتحدث عن شخص أحمق، هذا لأنها بالأساس عندما تطلق تساؤلا «كيف تفشل» تهدف إلى تعلم الدروس وبالتالي عبر الفشل من أجل هدف النجاح.

لا يبدو السوداني وحده من يعطينا مثالاً عن الفشل السياسي القائم والمتصاعد في العراق، فثمة ما هو أخطر منه عندما يسود خطاب ترويج الفشل بوصفه نجاحًا باهرًا.

خذ مثلا الكلام الذي لا يتوقف عمار الحكيم عن إطلاقه عن النجاح السياسي على مدار عشرين عامًا، وهو يدافع عن العملية السياسية القائمة بوصفها إنجازًا تاريخيًا على العراقيين الاحتفاء بها!

هذا الميل لدى الحكيم في الإشادة بالفشل يمكن أن نعزوه للمعضلة الأخلاقية والطائفية الكامنة في شخصيته، ومن السهولة بمكان أن يدرج قراء هذا الحوار الأوصاف الشنيعة التي يطلقها العراقيون على الحكيم بوصفه لص عقارات يعول على حاضنته الطائفية للاستمرار في حياته المكتسبة منذ عام ٢٠٠٣.

مقابل ذلك ماذا يحدث في العملية السياسية القائمة في العراق منذ عشرين عامًا؟

إنه ببساطة احتفاء غير مسبوق بالفشل بوصفه نجاحًا باهرًا، عندما يتم مثلاً إطلاق سراح لص سرقة القرن بذريعة استعادة الأموال المسروقة، أو تبرئة ميليشياوي قتل ناشطًا تحت مسوغ قضائي واهن، أو عرض معدات بطريقة مسرحية رثة والزعم أنها مستعادة من أملاك الدولة المسروقة.

ذلك ما يحدث عند رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، أنه يعبر عن سعادته المستمرة بالاحتفاء بالإنجاز الوهمي وتسويق الحثالة كخطاب قوة سياسية واقتصادية، في اعتقاد واهن بأنه قادر على الإنجاز في زمن أقل!

طالما تحدث عن إنقاذ قطاع التعليم، ومكافحة المخدرات واستعادة الأموال المسروقة وتوفير الطاقة الكهربائية... «يزعم السوداني بأنه يعمل عشرين ساعة يوميًا في خطاب تسويقي لا يستند على فرضية صحيحة في طبيعة أي إنسان، تراجع مؤخرا وقال أعمل ١٧ ساعة!». غير أن أحد مساعدي السوداني أخبر نيكولاس بيلهام مراسل شؤون الشرق الأوسط في مجلة «إيكونوميست» أن رئيس الوزراء ليس لديه خيار آخر؛ حيث قال «لو لم يطلق سراح نور زهير لص سرقة القرن لكان قد فقد رأسه».

خذ مثلا الكذبة السطحية حد البلاهة التي أطلقها مؤخرا عن القطيعة التي كانت بين أهالي الكاظمية والكريعات، وفق مزاعمه، وكأن السوداني سيجد من العراقيين من يعيره بالا لمثل هذا التلفيق. السوداني وهو يواصل عروض الإنجازات المزيفة يعيش في «ما بعد الحقيقة».

بيد أن السوداني نفسه يعجز عن إقناع أي عراقي عن تلك الإنجازات بعد مرور سنة كاملة على وجوده في موقع رئاسة الحكومة، على الأقل لمنع الإحباط السائد في الشارع العراقي. فهو مثلاً غير قادر على تأكيد مزاعمه باستعادة أموال سرقة القرن، كل ذلك يجعل من العراق يعيش مسرحية الحثالة الديمقراطية في العملية السياسية.

الميثاق| قلتم عندما يدير الصحافي ظهره للأفكار المبتكرة ويخضع لسيطرة العقل الحاكم ويترك مواهبه مُلْك الآخر فإنه سيجعل من الصحافة مقبرة لنفسه؛ كيف ذلك؟

كرم نعمة| معضلة الصحافة في العراق لا تقل خطرا عن المعضلة السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية، وتلك المعضلة تؤلمني وتشغلني بقدر ما يشغلني فقدان الأمل والكرامات المهدورة في العراق، فالرثاثة السياسية في العراق المخطوف صنعت لها معادلا رثا في الموسيقى والفن والمسرح...، بينما تخلت الصحافة عن جوهرها عندما سيطر قطاع طرق القنوات الفضائية على صناعة الرأي وانهارت الصحافة المكتوبة وتراجعت صناعة الأفكار وصار المشهد ميدانيا لجيوش من الحمقى وفق تعبير الروائي الإيطالي أمبرتو أيكو، وقد انشغلت بهذا الميدان على مدار السنوات الماضية وجمعت كل ما كتبته في كتابي الأخير «السوق المريضة: الصحافة في العصر الرقمي».

لقد ازداد باطراد عدد «الصحافيين» في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهو خبر لا ينم عن تعافي الصحافة في هذا البلد الذي يعاني من أزمة معايير، بقدر ما يمثل صورة مخيفة عن الانهيار، عندما تصبح الصحافة أسهل المهن في بلد يتم فيه فتح قناة فضائية أو صحيفة إلكترونية، كدكان بقالة لا يحتاج أكثر من رأس مال. أما الحديث عن معايير الدرس الأول للصحافي فذلك لا أهمية له بتاتا، فما بالك بالدروس الأكثر أهمية!

كذلك ساد «سوء التربية الإعلامية» واتخذ «المقدم التلفزيوني» من مشاهير التدوين على مواقع التواصل مثالا لإنتاج الهراء، بدلا من أن يرتدي ربطة عنقه احتراما لصناعة الأفكار وقواعد اللغة!

فتلك النماذج الهزيلة تمثل أفضل الطرق وأسهلها للسلطات الحكومية في كسر الصحافة العراقية، عندما تفقدها الجودة الأخلاقية وتترك إدارتها لمجموعة من المهرجين الذين يفتقدون إلى الكياسة والذكاء وصناعة الأفكار وبلا حماسة البحث عن الإجابات الأكثر طلبا من قبل المجتمع العراقي.

الميثاق| ما هي السبل لنهضة الإعلام الوطني المناهض للاحتلال ومشروعه السياسي أمام الهجمة التي تريد تغييب العقل الجمعي للشباب؟

كرم نعمة| ثمة كذبة كبيرة بهيئة مزحة اسمها «حرية الإعلام» بصفتها بندا مضمونا في تقاليد الدولة وجزءا من ديمقراطيتها. يصعب أن نجد مفهوم دولة في العراق كي نتحدث بعدها عن صحافة وفق حكمة الرجال الأقوياء الذين كتبوا الدستور الأميركي وفضلوا دولة بلا حكومة على دولة بلا صحافة، فحتى الذين يدافعون عن فكرة الدولة بشكل رسمي أمام وسائل الإعلام والضيوف الزائرين للعراق، يعجزون عن إيجاد مسوغ واحد أمام أنفسهم يجعلهم يصدقون وجود دولة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، يبدو أن هذا العجز سيبقى متصاعدا ومستمرا.

عندما كتبت قبل سنوات عن «مقبرة الصحافي العراقي» استعنت بشهادة ممن يعيش وسط الرثاثة الإعلامية في البلاد وهو يتهكم بقوله «لا تعتقد أن وابل الرصاص الذي يطلق علينا اليوم سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر حمم الفضائيات يمكن أن يؤثر على ما يجري». قال دعني (أطمئنك) بأن أي محطة تلفزيونية تنتقد الحكومة والأحزاب الحاكمة وتزعم أنها ضد الفساد، لا تقوم إلا بعرض بضاعتها للبيع على الحكومة العراقية، كل هذا النقد الزائف مجرد عرض خدمات صحافية مدفوعة الأجر، وقد فهمت الحكومة الرسالة التلفزيونية التي مفادها «نقوم بمهاجمتكم كي تقوموا بعد ذلك بالإعلان لدينا لكي نبيض صفحتكم». كان يتحدث عن دكاكين تجارية باسم محطات فضائية افتتحت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ تابعة لأحزاب طائفية وميليشيات وتجار سياسة ولصوص دولة. قال لي إن صديقك الصحافي المرموق (...) يحصل من الحكومة في المنطقة الخضراء على الملايين سنويا مقابل الخدمات الصحافية مدفوعة الأجر التي يقدمها في ترويج خطابها! دع عنك ما يحصل عليه من أضعاف هذا المبلغ من زعماء الأحزاب الأخرى.

فإذا كانت الصحافة بالعالم تعيش زمنا ليس عادلا بحقها فإنها في العراق تتحول إلى مجرد اسم بمضمون هش. لذلك من المهم بالنسبة إلى الصحافيين العراقيين وهم يخوضون معركة وجودية مع الطبقة الأولغارشية ولصوص الدولة، ومعركة أخرى موازية مع المهرجين وحثالة قطاع طرق القنوات الفضائية، أن يكونوا قادرين على تحديد وإعلان قيمهم وأهدافهم واستقلاليتهم، لتفنيد الصورة السائدة عن كون الصحافي العراقي مجرد أداة وتابع لرجال الطوائف والميليشيات وتجار السياسة الأغنياء الذين يديرون وسائل الإعلام من وراء الكواليس.

الميثاق| حرية الصحافة باعتبارها واحدة من أكبر حصون الحرية مصونة... هل سيتعرّض الصحفي للمساءلة القانونية في حال تجاوز قانون الصحافة الإلكترونية وممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت بوصفه كـ «حرية التعبير»؟

كرم نعمة| «مصونة» مفردة افتراضية لا تخلو منها دساتير الدول عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير والصحافة جزء منها، لكن من قال إن الحكومة تقبل بتلك المفردة على حقيقتها؟ معركة الحكومات مع الصحافة لم تتراجع ولم تتردد في يوم ما عن كسرها، بما في ذلك الديمقراطية منها، عندما يتعلق الأمر بالصحافة في جدلية هذا السؤال، فإنه يعيدنا إلى العلاقة التاريخية ما بين السلطة والصحافة، التي بقيت علاقة ملتبسة، فحكومات العالم ليس محبًا وضامنا للحقيقة. فعندما نشرت صحيفة الغارديان وثائق تجسس السلطات الأميركية التي كشفها إدوارد سنودن، اتهم الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما الصحافة بأنها تغذي القصص الإخبارية الحساسة من أجل الحصول على المزيد منها. رد رئيس تحرير الغارديان السابق آلان روسبريدغر بأن أوباما يسي فهم طبيعة الأخبار وهدفها، فالصحافة لا تتسول أخبار التجسس كما يعتقد بعض السياسيين.

على الجانب الآخر كيف لنا كصحافيين أن نجعل القانون بصفنا، بوصفه الجدار الأخير المحافظ على الحقيقة، ونستثمر تلك الحرية المفترض أنها مصونة.

أرى أن وضع الصحافة والقضاء في العراق كمثال يعطينا جزءا من الإجابة على هذا التساؤل، فالصحافي فرط بالدرس الأول من قيم الصحافة عندما كسر عن جهل وسوء معرفة درس «الصحافي لا يقول فعلت، بل بكل تواضعت سمعت وشاهدت» والقضاء تحول إلى أداة فاسدة بيد لصوص الدولة.

يا ليتهم انتخبوا برغوثا

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلانية)

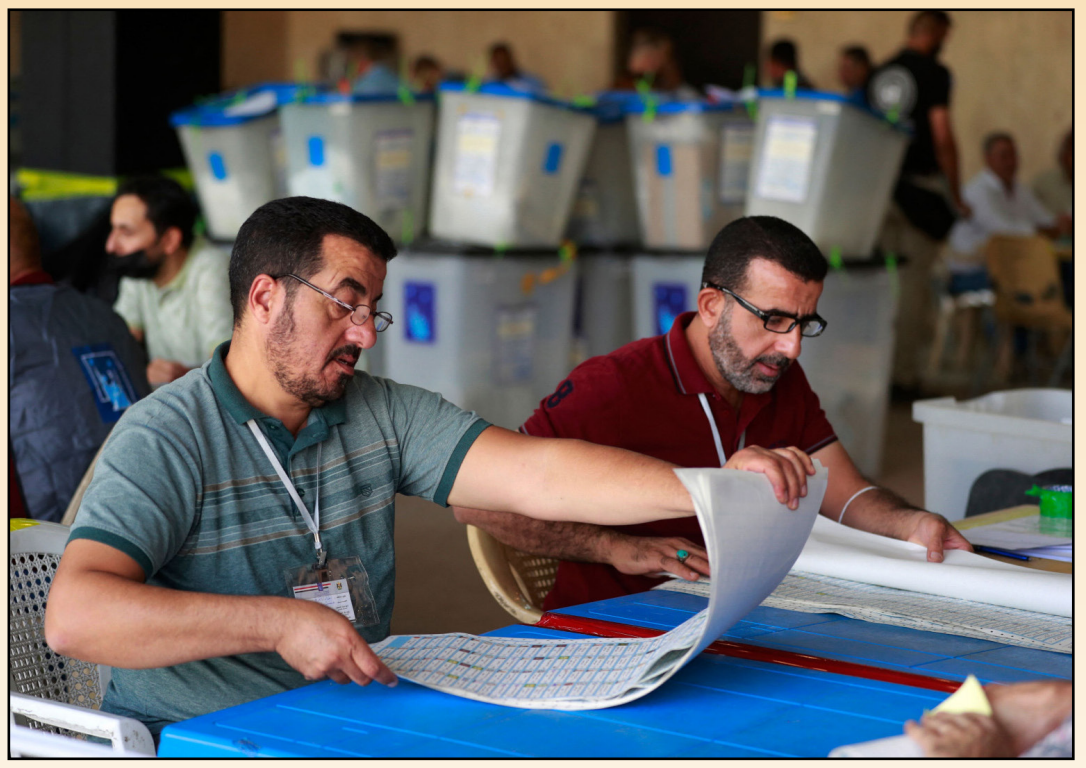

ابتداءً اخترت برغوثًا كعنوان استعرته لمقالي من فلم مصري قديم يتناول قصة مشاركة المصريين بالانتخابات وكيف أنهم جميعًا انتخبوا (برغوث) وظنت السلطات أن برغوثًا اسم شخص مهم وله شعبية أكثر من القائمين على السلطة المستبدة؛ ليكتشفوا بعد جهد جهيد أن برغوثًا هو الحمار الذي يحظى بشعبية كبيرة عند الناس لما له من فوائد وخدمات جليلة يقدمها لهم.

ولمعلومات القارئ اللبيب إن الحمار كائن على عكس الصورة الشائعة عنه حيث يثبت العلم والواقع: أن الحمار حيوان ذكي يتعلم ويفهم ويتحمل الإنسان الذي يظلمه دائمًا ولمن لا يعرف فإن الحمار هو شعار الحزب الديمقراطي الأمريكي الذي يقود الولايات المتحدة الآن، كناية عن الصبر كما أن أجدادنا القدماء (أقصد نحن العراقيين الذين نعتز بانتمائنا لبلدنا لا الطارئين الذين أغلبهم جاؤوا من خارجه وتحديدا من شرقه) كانوا يكنون له كل الاحترام والتقدير «ذكر الباحثان يونغ دين وألكسندرا دايفيد-نيل في كتابهما حول بلاد ما بين النهرين (إن أذني الحمار كانتا رمزاً للمعرفة والحكمة عند شعوب هذه المنطقة قديماً، وذلك أمرٌ بديهي في عصر كان تناقل المعرفة فيه يتم شفهياً، والأذنان الكبيرتان كانتا رمزاً للإصغاء الجيد. وينطبق الأمر نفسه على شعوب التيبت ومونغوليا وفق ما يرويه غوبرناتيس في كتابه أساطير في علم الحيوان)

مجالس المحافظات حلقة أخرى للفساد

قال ابن باديس المصلح الإسلامي الثوري، رحمة الله عليه ((الجاهل يمكن تعليمه، والجافي يمكن تهذيبه، لكن الذليل يتعذر أن تغرس في نفسه عزة وإباء وشهامة تلحقه بالرجال)).

إن إعادة مجالس المحافظات الميتة أصلا هي حلقة مفرغة وحلقة للفساد وأنها ستواجه ضعفا شديدا باستعدادات مثل إعادة ضبط الأوراق وتصدير الشخوص ومحاولات لإقصاء المستقلين كما أنها ستخلق تشتتاً كبيراً ومشاكل وأزمات في كل النواحي ستكبل الشعب المظلوم أكثر مما هو مكبل بهما من نيسان ٢٠٠٣ وما بعدها؛ لأن زعماء العملية السياسية يرفضون مغادرة مستنقع الخيانة والفشل والفساد، والغاية واضحة، تفكيك الدولة، لأن العراق بالنسبة لهم مجرد ذاكرة، ومحطة عبور، بعد الثراء الفاحش جراء سرقة ماله العام، يستفيدون من القوانين التي شرعوها، وبرلمان منفذ لرغباتهم، أحزاب هجينة جمعها العامل الخارجي والفساد، ولن يرى العراق النور في ظلها.

المواطن لا ينتظر ولادة مزيد من الحلقات البيروقراطية التي تثقل كاهل منظومة الحكم المحلي، ولا ينتظر مزيدا من المؤسسات التي تأكل ماله العام، ونهاية مأساوية للتنمية في ظل إدارات عديمة الكفاءة وغير مؤهلة على خدمة أهالي المحافظات. بل وجودها استنزاف لخزينة الدولة ليس إلا.

لهذا فإن عودة انتخابات مجالس المحافظات لا تقل مخرجاتها إحباطا شعبيا عن نظيرتها الانتخابات النيابية، فليس هؤلاء من يحمل مشروعا وطنيا يخدم البلاد والعباد. مجالس المحافظات حلقة من حلقات الفساد، والضرورة الوطنية تستدعي إلغائها بعد تعديل الدستور، لأن وجودها مؤذي للشعب، وليس لها أي دور في البناء والتطوير، بل باب من أبواب الفساد والتحكم بمصير المحافظات، وبشهادة العراقيين الأحرار، أن مجالس المحافظات قبل حلها كانت عقبة أمام تنفيذ المشاريع الخدمية والاقتصادية، وأداة ضغط على المحافظين، وميدانا للصراع على المغانم بين القوى الماسكة لها، ما جعلها أداة لتعطيل التنمية، على الرغم من الأموال الضخمة التي صرفت للمحافظات.

الشيء الملفت في ما يحدث في العراق هو الموقف المؤسف للغاية للمرجعية التي تطالب العراقيين بالمشاركة بالانتخابات رغم علمها اليقين بأن مخرجاتها ستكون أكثر إحباطا للشعب من نظيراتها الانتخابات النيابية هذا عدا أن حث المرجعية أخذ منحى طائفي خطير، في وقت يتناول العراقيون إعلاميا وبشكل واسع ما يردده كبار المسؤولين الأمريكيين ديمقراطيين وجمهوريين ويذكرون به متعمدين من موقف اتخذته المرجعية عندما احتلوا العراق ضاربين عرض الحائط كل القوانين والقواعد الدولية والأخلاقية ونذكر هنا ما يتم تداوله الآن وبشكل واسع واهتمام غير عادي.

آخر ما قاله وزير الدفاع الأمريكي الحالي لويد جيمس أوستن ((حذرنا إسرائيل من الاندفاع العسكري والتوغل المتسرع برا في غزة وأبلغنا القيادة الإسرائيلية أن الوضع في غزة مختلف عن العراق ٢٠٠٣)) وأضاف الوزير أوستن مؤكدا ((في العراق ساعدتنا أطراف داخلية وخارجية منها إيران وقطر وداخليا ساندتنا مرجعية النجف)).

> عودة انتخابات مجالس المحافظات لا تقل مخرجاتها إحباطا شعبيا عن نظيرتها الانتخابات النيابية، فليس هؤلاء من يحمل مشروعا وطنيا يخدم البلاد والعباد. مجالس المحافظات حلقة من حلقات الفساد، والضرورة الوطنية تستدعي إلغائها بعد تعديل الدستور، لأن وجودها مؤذي للشعب، وليس لها أي دور في البناء والتطوير، بل باب من أبواب الفساد والتحكم بمصير المحافظات، وبشهادة العراقيين الأحرار، أن مجالس المحافظات قبل حلها كانت عقبة أمام تنفيذ المشاريع الخدمية والاقتصادية، وأداة ضغط على المحافظين، وميدانا للصراع على المغانم بين القوى الماسكة لها، ما جعلها أداة لتعطيل التنمية، على الرغم من الأموال الضخمة التي صرفت للمحافظات.

بغداد مدينة عربية بُنيت لتكون عاصمة إمبراطورية عربية إسلامية كبرى.

أحاول في كل مرة أن أنأى بنفسي عن التعليق على تفاهة وسذاجة بعض ذيول الاحتلال وعملائه من سقط المتاع، وقد راعني ما سمعته من المعتوه الطائفي الخرف غالب الشابندر وهو يتحدث عن نتائج مهزلة انتخابات مجالس الفساد في بغداد (يقول بغداد راحت وبعدها ستذهب البصرة) وكأن بغداد والبصرة دور أبيه أو إرث أجداده الفرس في العراق، وكذا تفوه خالد السراي الصبي الغبي ممرض الحيوانات (والحيوانات أعقل منه وأشرف منه لأنها تحترم من يحترمها ويؤويها على خلاف الغلمان الذين آواهم العراق وعاصمته العربية الإسلامية دار السلام والبصرة الفيحاء) ونسى هذان المتخلفان أن بغداد التي يتحدثون عنها خطها المنصور وأعزها وحضرها وطورها من جاء من بعده الرشيد والأمين والمأمون وصولا إلى قبل تدنيسها من المحتلين وذيولهم وخدمهم من أمثال الشابندر والسراي وكلاهما؟؟!!!!

أما البصرة فيعلم الجميع من أسسها هي وكل المدن العربية الإسلامية تبا ثم تبا لكل من يشعر بالضعف والدونية من العراق وأهله ومدنه ويحمل الضغينة عليهم وسحقا لكل من يريد أن يسيئ للعراق وعروبته وإسلامه الحقيقي.... بغداد لم تتراجع إلا عندما دخلها الأعاجم لذا فإنها اليوم تعاني من وجود هذه النتوآت الفاسدة والخلايا الخبيثة التي زرعها بتعمد الاحتلال الأمريكي البريطاني الفارسي منذ أن وطئت أقدامهم القذرة أرض العراق وعاصمته العظيمة بغداد.

نعم بغداد ستعود بفضل أهلها العراقيين الأصلاء منارة بعد أن تدوس على الصراصير وتطرد الحشرات التي تسللت إليها على حين غفلة، وإن غدا بغداد تشرق من جديد.

وقفة عند أحداث كبيرة

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

غداة انفضاض المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بال عام ١٨٩٧ دوّن (ثيودور هرتزل) مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها الملاحظات التالية في مفكرته حيث كتب: لو كان لي أن ألخص مؤتمر بال بعبارة واحدة أحرص على عدم الإفشاء بها علناً، لقلت في بال أسست الدولة اليهودية ولو أني جاهرت بذلك، لتعالى الضحك من كل حدب وصوب، لكني على ثقة من أن الجميع سوف يعترف بذلك بعد خمسين سنة.

بعد مضي خمسين سنة على ذلك التاريخ، في ذات الشهر واليوم تقريباً -كما يذكر ذلك- دولف بارنير في كتاب (من الفكر الصهيوني المعاصر)- صرح اندريه غروميكو وزير الخارجية السوفيتي أمام الأمم المتحدة بما يلي (نظراً لأن ما من دولة من دول اوربا الغربية تمكنت من الدفاع عن الحقوق الأولية للشعب اليهودي أو التعويض عليه عن المظالم التي عانى منها على يد السفاحين الفاشيين، فإن رغبة اليهود في إنشاء دولة خاصة بهم لهي رغبة مشروعة، إن عدم الاعتراف بذلك والتشكيك في حق الشعب اليهودي في تحقيق أمانيه لأبعد ما يكون عن العدل).

وبعد ستة أشهر من ذلك، أضحت دولة إسرائيل واقعاً تاريخياً تحت إشراف الأمم المتحدة وبدعم حاسم من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، وفي ربيع عام ١٩٦٧-أي بعد سبعين عاماً على صدور منشور ثيودور هرتزل (الدولة اليهودية) ضاعفت إسرائيل عدد سكانها أربع مرات.

وعندما قال هرتزل ذلك الكلام لم يكن يسطر كلمات إنشائية أو عبارات وشعارات، بل إنه كان يتحدث عن المخطط الصهيوني الذي لم يضع أجندته المؤتمر الصهيوني الأول، بل أن النشاطات الكثيرة والاستكشافات والدراسات التي حصلت طيلة العقود التي سبقت ذلك التاريخ، قد حددت الآفاق المستقبلية للتحرك الصهيوني في فلسطين وفي المنطقة بأسرها.

ومنذ أن وُجدت إسرائيل في قلب المنطقة العربية ككيان استعماري أوربي توسعي عنصري، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعمليات عسكرية صهيونية ممهدة، وهي تُضمِنْ خططها بعداً مائياً، ولا يغيب هذا البعد المائي أيضاً عن نماذجها التصورية المستقبلية.

> المخطط الإسرائيلي لم يكن خطيرا فحسب بل أن تداعياتها – وبحسب ما وضعوا من خطط – لن تتوقف عند حدود فلسطين، لكن الحرب في غزّة قد أشرت معالم أخرى غير تلك التي أرادوها وخططوا لها

نجد أن المرحلة التي شهدت التحضير لعقد المؤتمر الصهيوني الأول في نهاية القرن التاسع عشر، لم تغفل موضوع المياه، برغم أن المنطقة بأسرها في تلك المرحلة لم تكن آبهة بهذا الموضوع، فقد عبر (ثيودور هرتزل) عن حساسية وخطورة قضية المياه بقوله (إن البناة الأساسيين لدولة إسرائيل هم مهندسو المياه).

ومن المشاريع المائية المهمة التي رسمها ثيودور هرتزل معتمداً على الدراسات والبحوث التي أمضى العديد من الباحثين والمهندسين العقود الطويلة خلال القرن التاسع عشر في البحث والاستقصاء، هو مشروع ما يسمى بقناة البحرين التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت والتي قال عنها (دان دارين) وهو مهندس معماري في معهد المركز الدولي لدراسات سياسة الأراضي في إسرائيل: إن هذه القناة (قناة البحرين) كانت حلماً مستحيلاً، رآه ثيودور هرتزل عام (١٩٠٢) وكانت هذه القناة التي وصفها هرتزل في كتابه (التنويلاند) [الأراضي القديمة الجديدة] الذي تنبأ فيه بولادة دولة جديدة، تستهدف توليد الطاقة الهيدروكهربائية وإقامة بحيرات الاستجمام، والمساهمة في استصلاح النقب وجعل إسرائيل (بلداً) ذا استقلالية في إنتاج الطاقة.

وتؤكد صحيفة (عل همشمار) في مقال كتبه (ف.سيفر) إن قناة البحرين هي جزء من رسالة ثيودور هرتزل التي قرأ فيها المستقبل، وبالتالي فهي جزء من المشروع الصهيوني الكبير، وأمامنا مزيج من الأساطير التي تبعث الدفء في أكثر القلوب برودة، ويوقد النار في أكثر العقول نبوغاً.

يجد الباحث والمتتبع أن الخيط لم ينقطع بين طروحات وافكار هرتزل ومن جاء بعده، وأن الاستراتيجية المائية، او مسألة التعامل مع قضية المياه، لم تكن سطحية أو قضية مكملة للافكار الصهيونية، بل إنها تدخل في جوهر المخططات الصهيونية ونشاطاتهم، فعلى سبيل المثال، حدد هرتزل عام ١٩٢٣ موعداً لتنفيذ هذا المشروع، وأن عدم تحقيق ذلك لم يوقف التفكير الصهيوني به، ففي ١٣ يونيو عام ١٩٩٠ قاد (يوفال نيئمان) وزير العلوم والطاقة حملة لتنفيذ مشروع القناة التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت.

المخطط الإسرائيلي لم يكن خطيرا فحسب بل أن تداعياتها – وبحسب ما وضعوا من خطط – لن تتوقف عند حدود فلسطين، لكن الحرب في غزّة قد أشرت معالم أخرى غير تلك التي أرادوها وخططوا لها.

بعد أن وضعت المعركة الانتخابية أوزارها

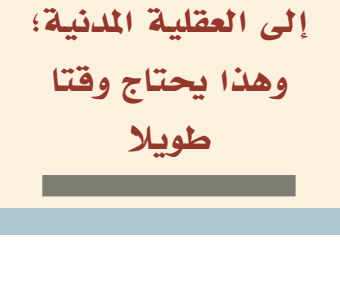

بقلم : د. أنوار الخزرجي
باحثة وأكاديمية

مراقبون لنتائج الانتخابات عن كثب... على الرغم من عدم اندماجنا التام بالعملية السياسية وتحفظاتنا على طريقة إدارة البلد إلا أننا متفاعلون مع واقعنا الذي لا بد من التفاعل معه؛ لذلك سنعرج على المحاور الآتية:

أولا: جدلية الفساد والطائفة

على الرغم من أن اليقين والقناعة التامة بعدم كفاءة معظم المرشحين والمرشحات وانعدام النزاهة عند أكثرهم إلا أن السنة وجدوا أنفسهم أمام مسألة وجود أرادوا من خلالها ألا يقعوا تحت الملامة التي يترصدها البعض، فكانت النتائج بتصدر قائمة الحلبوسي، هي رد الشارع السني على إقصائه، فكان بذلك توقيت الإقصاء الذي أريد من خلاله القضاء عليه، هو الحافز للجماهير لانتخاب قائمته، وقد أحسن أهل بغداد والأنبار بذلك، وكان ردهم هذا أفضل من حيث النتائج من تعاطي أهل الأنبار مع إقصاء العيساوي.

> إن إحداث أي تغيير لا بد من تغيير عقلية الشارع العراقي من العقلية الطائفية والقبلية إلى العقلية المدنية؛ وهذا يحتاج وقتا طويلا

نخلص من ذلك إلى أن بقاء الطائفية بكل أشكالها دافعا ومحفزا لبقاء الفساد، ولا بد من إعطاء الجميع حقوقهم المدنية وإضفاء صفة المدنية على الكتل المشاركة إن أردنا الخلاص من الفساد وآثاره.

ثانيا: القوائم العابرة للمكون

انضم الكثير من العرب السنة مع كتل من مكونات أخرى فكانت بذلك الكتل معبرة عن عموم ناسها وشارعها واستفادت من أصوات المكون الآخر دون أن تلغي فكرة الطائفية.

في محافظة صلاح الدين رشح أحد الزعماء القبليين مع الإطار وحصد أصوات النازحين لكنه أبدل بسيدة من أصول القائمة التي ما تزال ترى نفسها ممثلة لمكونها بدليل التباكي على صعود المكون الآخر في بغداد! وفي ديالى فاز عربي رشح مع قائمة كردية ليفقد الأكراد أي وجود لهم !

أما أن نركن للمكونات ولا بد أن يكون المرشحون من مكون واحد ليعبر الفائز عن مصالحهم أو _ وهذا ما أميل إليه_ أن تتشكل الكتل على أسس عقائدية فكرية أو اقتصادية يعني أحزابا مدنية أو ليبرالية أو علمانية أو سمها ما شئت.

ثالثا: المال السياسي: ما يزال حضوره ظاهرا على نتائج الانتخابات.

وخلاصة القول: إن إحداث أي تغيير لا بد من تغيير عقلية الشارع العراقي من العقلية الطائفية والقبلية إلى العقلية المدنية؛ وهذا يحتاج وقتا طويلا.

قانون "سانت ليغو" الانتخابي المعدل وأثره على المجتمع

بقلم : أ.د. عبد السلام سبع الطائي
أستاذ علم الاجتماع - ستوكهولم

مقدمة

تعد الفوضى إحدى نتائج الإكراه التشريعي، ولعل ما حصل أثناء التصويت على التعديل الثالث لقانون الانتخابات البرلمانية الخاص بمجالس المحافظات والأقضية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨، مثالا واضحا على ذلك، مما أثارت غضب الأحزاب المستقلة والصغيرة، لكونها ترى أن هذا التعديل لا يخدم إلا مصالح الأحزاب الكبيرة. لقد بلغ هذا الإكراه التشريعي مداه بإجبار النواب المناهضين على مغادرة قبة البرلمان بالقوة المسلحة، إثر استدعاء حرس المجلس وقوات البيشمركة بالتدخل السريع لإخراج المستقلين؛ لطرد العشرات من النواب المستقلين وغيرهم من القاعة، بعد أن تعالت الهتافات بعبارة (كلا كلا سانت ليغو).

وحري بنا التطرق إلى الجانب الإجرائي لهذا الإكراه التشريعي الذي سيتشكل مستقبلا، بحسب استقرائنا المستقبلي المتواضع، جسر عبور لا نزال عبيد الغزاة والعسكريتاريا الميليشياوية إلى قبة البرلمان، من أجل احتلال مراكز صناعة القرار بغية الوصول بهم إلى سدة الحكم تحت أسنة الحراب. ولا نبالغ بالوصف إن قلنا: إن هذا الإكراه التشريعي بات يعد واحدا من أخطر أسلحة الدمار التشريعي، لأنه سيؤدي لا محال إلى انهيار المناعة التشريعية لنظام العدالة القضائي في العراق، وما له من تداعيات على تقرير مصير أبناء العراق ومستقبلهم .

إن هذه النكبة الفكرية التي تسللت إلى قبة البرلمان عبر المؤسسات الصفوية واليهودية العالمية والأمريكية والبريطانية إلى أروقة التشريع في العراق ستجعل الأحزاب الكبيرة بالبرلمان تمتلك سلطة استبدادية مطلقة في التحليل والتحريم والتبرئة والتجريم، عبر استصدارها مستقبلا سلسلة من القوانين والقرارات، سيكون فيها مصير النواب ذوي الكتل الصغيرة، الانقياد والإذعان والتسليم للأحزاب الكبيرة المزدوجة الولاء والانتماء.!

ولكن وعلى الرغم من هذا وذاك، كانت النتائج الميدانية للانتخابات الأخيرة صادمة للأحزاب المزدوجة الولاء- لكلا المذهبين- واللتان كان قادتها يعشعش في(عقولهم) خيال سياسي ديموغرافي بأنها أحزاب (كبيرة)، لكن صدمة المجتمع الانتخابي لهما، عسى أن يجعلها تستفيق وتستيقن بأنها صغيرة، وطنيا وديموغرافيا، ومنبوذة عربيا وإقليميا ودوليا. نظرا لما يعانيه قادتها وبعض كوادرها، من عقدة الشعور بالنقص الديموغرافي والسياسي، فكانت صدمة الانتخابات، صدمة ديموغرافية وسياسية لهم، أشعرتهم بأنهم، أقلية سياسية شاذة في المجتمع العراقي، العابر للمذهبية والعرقية.

محاكاة في قانون «سانت ليغو» ؟!

تسعى الدول الديمقراطية إلى توطين الحياة السياسية من أجل استقراها، ولا يتم ذلك إلا من خلال سن قوانين تتسم بالعدالة والثبات، وعدم التمايز بين مذاهب وديانات وقوميات المواطنين. ولا مناص من القول هنا، إن في العراق ما تزال هناك «عملية سياسية» متعثرة لم ترتق بعد إلى «حياة سياسية مستقرة»، ولذلك لا تزال تلك العملية السياسية الوافدة بالغزو الديني والعرقي والعسكري وبقوة السلاح، متناشزة مع المجتمع العراقي؛ وعليه فهي لم تستطيع إلى الآن الاندماج لا مع التقاليد ولا القيم والأعراف السياسية العراقية ولا الإسلامية الأصيلة السمحاء؛ لذلك بقيت هذه العملية السياسية، «السايكوباثية» المرضية، غير «ثابتة ومستقرة»، نظرا لما تعانيه من نقص في المناعة الوطنية الواضحة البيان في دستورها، ناهيكم عن هيمنة الفتاوى السياسية التكفيرية عليها، الداعية إلى تأسيس وتقنين الجماعات المسلحة التي تم تصنيفها بالإرهابية، لكونها قوانين «ديمقراطية» شاذة دوليا.

وقدر تعلق الموضوع بقانون سانت ليغو، لمؤسسه عالم الرياضيات الفرنسي، وهو أول من وضع قواعد اللعبة الانتخابية عام ١٩١٢، ذلك القانون الذي بناءً على قواعده جرى التعديل الثالث لقانون الانتخابات البرلمانية الخاص بمجالس المحافظات والأقضية، وجدير بالذكر أن لهذا القانون صلة بعودة العمل بنظام «سانت ليغو» الانتخابي المعدل، الذي تبنى قاسم انتخابي محدد، تتراوح نسبته ما بين ١,٧ و ١,٩، وهو يعد تعديل كاريكاتوري للقاسم الانتخابي؛ لكونه يخلو من قاعدة «العتبة الانتخابية» ولاسيما أن تعديلاته قد حصلت ردا على ما حققه الثوار التشارنة الغيارى من إنجازات وطنية، تجسدت باستقالة حكومة عادل عبد المهدي.

وعليه فإن هذا التعديل القانوني يعد بمثابة تحديا وانتهاكا صارخا لمطالب ثوار تشرين وشعب العراق الذي رفض المشاركة بالانتخابات السابقة والحالية بما يزيد على ٨٠٪ منهم. واستنادا إلى ما سبق، فإن نظام «سانت ليغو» سيكرس هيمنة القوى السياسية الولائية لدول الجوار، وستبقى الأحزاب التقليدية هي لا غيرها ذات النصيب الأكبر والأوفر لغزو قبة البرلمان بالإكراه التشريعي المقنن من قبل تلك الأحزاب، المتناشزة مع بعضها ومع تمثيلها الديموغرافي الشيعي والسني والمتفقة مع دول الجوار أكثر من اتفاقها مع بعضها البعض.

ولكن لا يفوتنا أن ننوه على الأسباب الموجبة للتعديل بأنه يعود إلى تراجع أداء الأحزاب التقليدية وعلى الأخص قوى الإطار التنسيقي لفقدان الثقة فيها. ناهيكم عن الخوف من فوز مستقلين وأحزاب تسللت وركبت موجة ثورة تشرين. واستنادا إلى ما سبق؛ فبعد إقرار مجلس النواب قانون «سانت ليغو» لن تبقى الخريطة السياسية للمجلس كما هي، بل سيعاد سيناريو انتخابات ما قبل ٢٠٢١، والمتمثل بعودة القوى التقليدية وإدارتها وفقاً لصالحها ومصالحها.

قاعدة العتبة الانتخابية والتغيير الديموغرافي

تشكل العتبة الانتخابية والمفوضية العليا وتعديل قانون الانتخابات، فهي وإن اختلفت أسماؤها لكن هدفها واحد، ألا وهو تأمين الطرق اللامشروعة لضمان حصول أحزاب معينة على أعلى الأصوات للفوز بالانتخابات، بغية الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة

ولذلك تضمن التعديل الثالث لقانون الانتخابات البرلمانية لمجالس المحافظات والأقضية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ إشارة واضحة وصريحة للتغيير الديموغرافي، نظرا لما له من علاقته في زيادة الأصوات لدعم فوز هذا الحزب أو ذاك. وذلك حسبما ورد في نص أحكام المادة (٦) رابعا التي تنص على ما يلي: «يكون مرشح المحافظة من أبناء المحافظة أو من المقيمين فيها بشكل مستمر مدة لا تقل عن ١٠ سنوات على أن لا تكون إقامته لأغراض التغيير الديموغرافي», وهنا أشير بما تشير به وقائع وواقع عمليات تغيير الغلاف السكاني القسري التي تمت ومازالت تتم من قبل الحشد الشيعي والأحزاب الولائية لإيران، في المحافظات السنية والشيعية لتهجير السنة، هدفها ملئ الفراغ الديموغرافي لقلب الهرم السكاني لصالح الأحزاب الكبيرة وإيران.

ولهذا فإن الكثير من الدول العريقة بالديمقراطية تأخذ بقاعدة (العتبة انتخابية) وهي توجب على الحزب تجاوزها للحصول على مقعد في البرلمان، والعتبة الانتخابية أو ما يطلق عليها بنسبة الحسم، للحصول على: «الحد الأدنى من الأصوات التي ينبغي أن يحصل عليها الحزب ليتمكن من الفوز بمقعد في الانتخابات، أما الحزب الذي يحصل على أصوات أقل من العتبة الانتخابية لا يحق له نيل أي مقعد.»

مثال: لو فرضنا أن عدد المصوتين في إحدى محافظات العراق هو مليون مواطن، والعتبة الانتخابية تبلغ (٥٪)، فإن الحزب الذي لا يحصل على (٥٠) ألف صوت لا ينال مقعدا بالبرلمان. بلا أدنى شك، إن الدول الديموقراطية تختلف في تحديد نسب العتبة الانتخابية فأقل الدول نسبة هي هولندا حيث تبلغ (٠,٦٧٪) وأكثرها في تركيا (١٠٪)، في حين تبلغ في الدانمارك وقبرص (٣٪)، إسبانيا واليونان (٣٪)، إيطاليا، النمسا، السويد، بلغاريا، البانيا (٤٪)، المانيا، فرنسا، روسيا، بولندا، نيوزيلندا، ألمانيا، كرواتيا، التشيك، رومانيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، تونس، استونيا، أوكرانيا، أرمينيا، (٥٪)، جورجيا (٧٪)»

في العراق يبدو أن المشرّع في التعديل الثالث لم يدون فيه أي فقرة ذات صلة ب(العتبة الانتخابية) بل قام فقط بتقليل عدد الأحزاب الناشئة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات للحد من فوز عدد منها!.

تداعيات التكوين الديموغرافي على تشكيل مجالس المحافظات

لابد من التأكيد بأن هناك متلازمة ما بين التكوين الديموغرافي الانتخابي وتداعياته على انتخاب وفوز المجتمع المحلي والنيابي لهذا الحزب أو ذاك. وبهذا الصدد، فإن روب كرفنRob Griffin مدير بحوث الديمقراطية في الولايات المتحدة, الأمريكية الذي بحث مع زملائه،Ruy Teixeira روي تيكسير الخبير بمركز التقدم الأمريكي إضافة إلى الخبير William H. Frey، حيث قاموا عام ٢٠٢٠ بدراسة تأثير التكوين الديموغرافي الانتخابي على المجتمع المحلي والنيابي وتداعياته على المشهد السياسي للحزبين الرئيسين الأميركيين، الديموقراطي والجمهوري، افترضوا في دراستهم عددا من سيناريوهات الانتخابات المستقبلية من خلال تتبع المسار المحتمل للتغيير الديموغرافي في جميع أنحاء البلاد للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٦ - التي يتوقع أن تحصل فيها تلك المتغيرات بسبب تغير التركيبة السكانية لأمريكا وولاياتها الخمسين على مدى العقود العديدة القادمة. وكان من بين تلك لفرضيات في دراستهم لعمليات المحاكاة الانتخابية الخاصة، عددا من تفضيلات الحزب لمجموعة ديموغرافية معينة محددة بحسب العمر والعرق والتعليم (٥).

على صعيد العراق ما حصل من عمليات تغير ديموغرافي بعد الاحتلال الأمريكي الإيراني لقلب الهرم السكاني بتغير الغلاف الديموغرافي للحصول على مزيد من الاصوات فلا تختلف أهداف الحزبين الرئيسين الأمريكيين الديموقراطي والجمهوري عن أهداف الأحزاب الموالية لأمريكا وإيران في العراق والتي بسببها وعلى غرارها تمت عمليات التغير الديموغرافي والتطهير العرقي القصدي.

تغيير ديموغرافي لأغراض انتخابية جيوسياسي ؟!

ومن الجدير ذكره حول انعكاس الديموغرافيا السياسية على الانتخابات، فإن السيطرة على الأراضي تعد من عناصر القوة الديمغرافية والسلطة معا, فتغيير الديموغرافيا سيؤدي لا محال الى تغيير شكل الحكم. ولهذا السبب أيضا تجرى عمليات التغيير الديموغرافي القصدية.

وانطلاقا مما سلف فإن مدخلات هذه الإستراتيجية تقوم على تغيير الجغرافيا البشرية للمواطنة- وجغرافية المدن مثلما حصل في مدن العراق وبثقافة اليد على الزناد للميليشيات حيث أدت الى نزوح قسري للعراقيين جراء حرق مزارعهم وتفجير مساكنهم، أو بحجة الاستثمار واستعادة بناء المدن، بغية ملء الفراغ البشري بكثافة سكانية ولائية لأحزاب إيران، كان من مخرجات تلك المدخلات أنها أدت إلى تغيير شكل وهياكل مجالس المحافظات البشرية والعمرانية في العديد من مدن أهل السنة في العراق مثل بغداد، وخان ضاري، والعامرية، وأبو غريب - لعزل الفلوجة ومحاصرتها- بحويصلات رؤية ديموغرافية ولائية لإيران.

وهو ذات ما يحصل في ديالى، بمدينة بعقوبة وشهربان، الموصل، بالجناح الأيسر والأيمن، تلعفر، صلاح الدين، على الأخص بمدينة سامراء، والبصرة بمدينة الزبير، وغيرها من محافظات العراق.

تغير النسق الديموغرافي يتسبب بتغير النظام السياسي

فمن خلال تغير النسق أو الأنساق الديموغرافية واستبدالها بنسق ديموغرافي مسيس، أحادي الهوية؛ سيؤدي لا محال إلى تحول دولة ونظام المواطنة إلى مجلس نظام دولة الطائفة أو العرق عموديا .. ومن تداعيات ذلك تفكيك الهوية الوطنية الجامعة الواحدة إلى ولاءات وثقافات فرعية Subculture قبلية ومذهبية. وقد نجم عنه انهيار الأمن الاجتماعي في العراق بسبب حالة التناشز المفتعلة ما بين المكونات السكانية الأصيلة والمكونات السياسية الدخيلة، أي ما بين العراقيين والمستعرقين الغزاة منذ ٢٠٠٣ وإلى حد الآن.

وفي هذا السياق حري بنا القول: بأن ذلك التناشز والاصطراع سبق وأن حصل بفلسطين والأحواز العربية، عندما حل اليهود محل الفلسطينيين وحل النظام الفارسي في الأحواز العربية ديموغرافيا، تحول نظام الحكم وأرض فلسطين إلى دولة «إسرائيل» وكذا الحال في الأحواز العربية والجزر العربية؛ فقد تحولت السلطة من أرض وشعب عربي إلى سلطة إيران الفارسية. لقد حصل كل ذلك وفقا لإستراتيجية القوة الديموغرافية للسلطة في العلاقات الإقليمية والدولية، لإن السيطرة الديموغرافية على الأراضي تعد من عناصر القوة السياسية والعسكرية.

تساؤلات ومحاكاة انتخابية !

- هل في العراق «حياة سياسية مستقرة» أم «عملية سياسية» متعثرة؟
- أما للإكراه التشريعي بالتصويت على تعديل قانون الانتخابات باستدعاء «العسكر» انهيار للمناعة التشريعية للنظام القضائي في العراق أم لا ؟
- ألم تكف النتائج الصادمة للانتخابات لتبرهن بأن الأحزاب، أقلية سياسية شاذة في العراق؟
- أليس تعديل القانون يعني عودة للعمل بنظام «سانت ليغو» الانتخابي؟
- فلم التعديل يخلو من «العتبة الانتخابية» والقاسم الانتخابي للفوز بمجالس المحافظات؟!!
- ثم أليس التعديل تحدٍ لمطالب ثوار تشرين وشعب العراق الذي أسقط حكومة عادل عبد المهدي ورفض المشاركة بالانتخابات لما يزيد على ٨٠٪. ؟
- هل للتغيير الديموغرافي غرض «جيوسياسي» للتربع على مجالس المحافظات والبرلمان؟
- دراسة أمريكية: للتكوين الديموغرافي الانتخابي انعكاس على المشهد السياسي؟

هذه التساؤلات سنجيب عليها بهذه الورقة

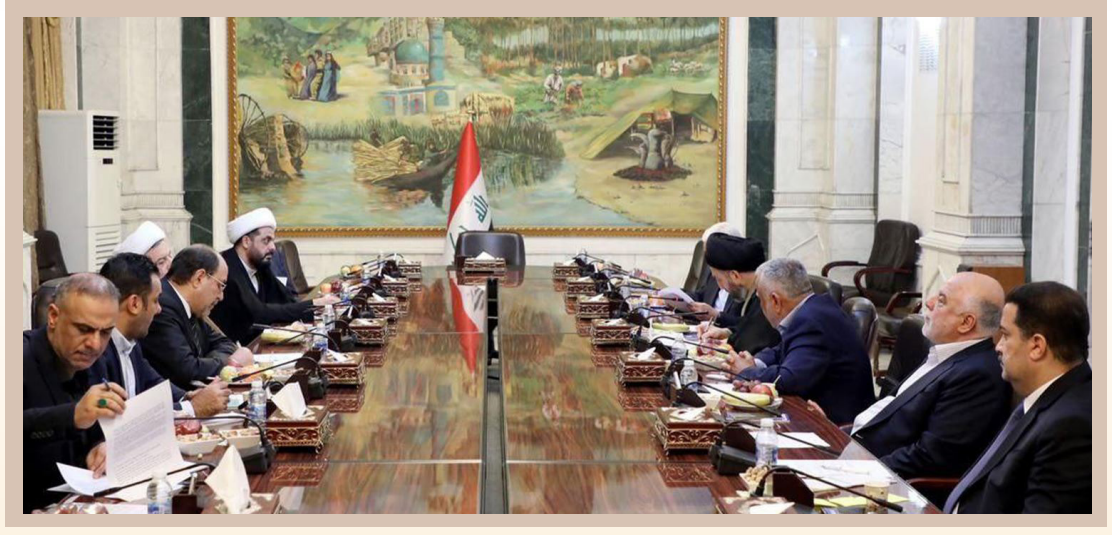

انتخابات مجالس تدوير الفساد

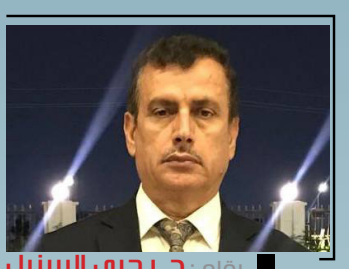

بقلم : د. يحيى السنبل
(عضو الميثاق الوطني العراقي)

في ظل غياب قانون الأحزاب وأي تشريعات يمكن أن تطبق على مسرحية الانتخابات العراقية فقد أجرت حكومة الاحتلال المركب برئاسة محمد شياع السوداني انتخابات مجالس المحافظات العراقية في الثامن عشر من كانون الأول ٢٠٢٣.

وبحسب ما توقع المراقبون للمشهد السياسي العراقي فإن أكثر من ٨٥٪ من مجموع الشعب العراقي رفض المشاركة والتصويت في هذه المهزلة الانتخابية التي خصصت لها حكومة شياع السوداني ميزانية مليارية بالدينار العراقي كان بالإمكان تخصيص هذه المبالغ لانتشال آلاف العوائل العراقية من الفقر المدقع الذي حاق بهم في ظل الاحتلال وحكوماته الفاسدة وأحزابه العميلة.

لقد قال الشعب كلمته مرة أخرى بأن هذه الانتخابات وما قبلها من انتخابات في ظل الاحتلال لا تمثل أي شرعية للعراقيين لكن دستور الاحتلال المفروض على العراقيين ومنظمة الأمم المتحدة إحدى مكاتب الخارجية الأمريكية المحتلة لم تضع شرط نسبة المشاركة بالانتخابات لتحديد شرعيتها من عدمه على عكس ما عارضته في دول أخرى قد قامت بانتخابات ووقفت أمريكا ومنظمتها الأمم المتحدة ضد تلك الانتخابات.

وعندما يقاطع العراقيون مسرحية بريمر وحلفائه وأحزابه المسماة انتخابات لنهب المال العام وتقاسم المغانم وتوزيع المناصب أراد الشعب العراقي أن يوصل كلمته للعالم بأن ما يجري في العراق من فوضى ونهب وغمط للحقوق واستلاب للحريات وانتهاكات لحقوق الإنسان وارتكاب الجرائم ومصادرة الرأي العام ومصادرة القرار العراقي لا يمكن أن تغطيه مهزلة الانتخابات الكاذبة التي ترعاها دولة الإرهاب والفوضى أمريكا ولا يمكن بمثل هذه الانتخابات المضي في بناء العراق ورفع الحيف عن أبنائه ومقدراته بقدر كونها مسرحية ساخرة لتنفيذ مخططات أمريكا وكل أعداء العراق الطامعين بثرواته وتمرير ذلك عبر ما يسمى مجالس المحافظات والنواب التي تباع عضويتها على رؤوس الأشهاد وفي وضح النهار وتعتبر محسومة قبل إجرائها وهذا ما صرح به عناصر الفساد من أعضاء تلك المجالس الفاسدة ويتناكف فيها الفاسدون بلا خجل ولا حياء وبدون أي مساءلة أو تحقيق أو إثبات عن مدى شرعيتها لا من الجانب الدولي أو منظماته الأممية.

لقد انتهت مسخرة الانتخابات لتسفر عن نفس الوجوه المتهمة بالفساد ويجري تدويرها لمدة عقدين من الزمان دون أن تقدم لشعبها ومحافظاتها أي خدمة تذكر سوى الاستئثار بالمال العام والنفوذ وأن كل ما جرى من بناء أو إعمار في تلك المحافظات كان على نفقة مؤسسات دولية عن طريق منظمة UNDP أما ميزانيات تلك المحافظات فكانت تسرق وتوزع على هذه الوجوه والأحزاب للمصالح الشخصية والحزبية والميليشياوية.

إن العملية التي تجري وتشارك فيها أحزابا وأشخاصا لا يمتلكون الرؤية الأولية في حدودها الدنيا للبناء والنهوض لمدنهم ومحافظاتهم لا يمكن أن تكون في العرف السياسي نقطة تحول للشعب والبلاد بقدر ما هي هدر للمال العام وتغييب إرادة الشعب وقواه الوطنية الفاعلة والمعارضة لهذه الأساليب الرخيصة التي يرعاها المحتل وتشرعنها الأمم المتحدة.

وغياب المناهج والخطط والبرامج للأحزاب والأشخاص لبناء العراق ومنظوماته التربوية والتعليمية والصحية وقطاعاته الزراعية والصناعية ومؤسسات الطاقة والاقتصاد إضافة إلى أن هذه الأحزاب مجرد دكاكين تعتمد على مرتزقة لقاء مبالغ لتأييدها في السطو على الدولة وأصولها في ظل غياب وعدم وجود أي حزب يحمل رؤية عقائدية يؤمن بالعراق وشعبه مما يجعل هذه الانتخابات وأي انتخابات في هكذا معطيات فارغة من محتواها بقدر ما هي تنافس على المكاسب والسلطات واستمرار الحياة البائسة للشعب لتشرعن للاحتلال كل أشكاله وأعماله الإجرامية باستباحة الثروات العراقية ومصادرة قراره السيادي والسياسي بعيدا عن طروحات الاستقلال السياسي والاقتصادي للحفاظ على السيادة العراقية وهو ما يجعل العراق يتعرض للاستنزاف حتى في حدوده البحرية والبرية ونهبا لثرواته وجعله سوقا لاستهلاك مخلفات مواد الدول المجاورة وتكبيله باتفاقيات ومعاهدات جائرة على حساب سيادته وكرامته.

إن أي انتخابات تجري في أي دولة في ظل حكومة تحترم قراراتها يجب أن تكون وفق خطة غنية بتوصيفاتها وثرية بإجراءاتها ورصينة في نتائجها وتقنع الشعب أولا بممارساتها وتضع البرامج لتنفيذ أدواتها حماية للوطن وللشعب ومنجزاته وخاصة مثل العراق البلد العظيم في عمق تاريخه وحضارته وإرثه والغني بمآثره ولكن الاحتلال الغاشم وحلفاءه الحاقدين وأعداء العراق التاريخيين أرادوا أن يجعلوا من العراق نموذجا لصناعة الفوضى ومستنقعا ترتع فيه أحزاب الفساد والجاسوسية ليكون مصدر تهديد للأمن والسلم حتى أصبح العراق اليوم من البلدان الفاشلة في كل مؤسساته وفي ذيل الدول المتخلفة في كل النواحي ومدنه غير آمنة لشعبه فكيف لمن يريد زيارته أو العمل والاستثمار فيه.

لقد جاءت مسرحية الانتخابات لتكون شاهدا آخر على جريمة الاحتلال وحكوماته المتعاقبة التي تستثمر في الفساد والجريمة والإرهاب ليستمر مسلسل الخراب والتدمير للعراق ومنطلقا لتصدير الفوضى بما تحمله من مساوئ عصابات الميليشيات ومنظمات الجريمة والمخدرات والسلاح المنفلت وكل الموبقات للمحيط الإقليمي والدولي.

زراعة الفساد

..وحصاد الفقر..

بقلم : ثائرة أكرم
كاتبة وصحفية عراقية

أليس مخجلا أن تستمر المهزلة في العراق والفوضى تضرب بأطنابها كل عمق واتجاه لتزداد يوما بعد آخر أبعاد الأزمة عموديا وأفقيا، ويبدو أن العراق لن يخرج من نفق الزجاجة التي حشره فيها السياسيون اللصوص ولا أظن أن الأزمة قريبة الانتهاء لأن القائمين على الوضع السياسي برئاساته الثلاث وبرلمانييه وزبانيته قد سدوا كل مجساتهم إزاء ما يحصل من عبث حقيقي ووجهوا بوصلاتهم باتجاه النهب والفساد وتكريس هذا الانفلات كحالة مألوفة لتصبح أمرا خطيرا بات حديث القاصي والداني..

الساذج فقط هو من يصدق أن الطراطير الحاكمين العراق الآن سيحاربون الفساد ويبنون دوله لأنهم أتوا للسرقة والنهب فقط وعندما تفلس الدولة ويفلس شعبها سيتركونها ويذهبوا من تلقاء أنفسهم فلا تستعجلون .

منذ عام ٢٠٠٥ الذي أجريت فيه أول انتخابات لمجالس المحافظات ومن حينها كان الانشغال بالسرقات هو أولى المهام، لم يترك مجالا لمجالس المحافظات الاهتمام بأبسط الخدمات خاصة العاصمة بغداد .

هل يعلم أغلب هؤلاء المرشحين بادئ الأمر من جلبهم لهذه المناصب؟ ليس الشعب العراقي فالشعب العراقي مغلوب على أمره، من أتى بهم هم شركاؤهم في النهب والسرقة: المالكي والعامري والخزعلي ومن ورائهم إيران المخطط والمنفذ لكل ما يحصل وسوف يحصل وهؤلاء الفاسدون على خيرات وغنائم هذا البلد. هؤلاء هم أكثر الشخصيات الفاسدة ليس في العراق فحسب بل في العالم أجمع، كانوا قبل وصولهم إلى العراق متسولين على الطرقات في العواصم العربية والأجنبية، حتى أصبحوا من رؤوس الأموال الكبيرة عالميا ففتحوا قنوات فضائية واشتروا الطائرات الخاصة وأصبحت أرصدتهم البنكية تغص بها البنوك العالمية...

قوى الإطار وعلى رأسها المالكي تريد إضافة حمولة سياسية جديدة تضفي الشرعية على الانتخابات لا أكثر، لأن من سيمنحهم الإطار مناصب سيبقون دمى بيده، انتخابات مجالس المحافظات لا يمكن أن تكون نزيهة لأن هناك قوى سياسية تعودت على التزوير والفوز غير الشرعي.

أن وجود المجالس المحلية يعد عبئا آخر على المحافظة وزيادة في معاناة أبنائها، لأن وجودهم لغاية التنافس على كسب المغانم لا أغير، فالكتل السياسية الكبيرة سوف تتقاسم المقاعد فيما بينها قبل الانتخابات ولن يحدث أي تغيير ولاسيما بوجود قانون سانت ليغو.

ولذلك كان إجراء الانتخابات المحلية تحصيل حاصل وتسقيط فرض باعتبارها ستمضي بنفس الروتين من فساد وسرقة ولم نر أي برامج جديدة على الساحة السياسية وأن ثقة المواطن اهتزت بكل ما موجود في العملية السياسية ليس على مستوى الانتخابات فقط.

كانت ومازالت المناصب ريعا للفساد وأكثر بروزا للسلطة والمصالح الشخصية خاصة في ترشيحات هيئة الاستثمار في مجلس أغلب المحافظات الجنوبية بعد الاتهامات التي وجهت من قبل لجان التخطيط الاستراتيجي في مجالس المحافظات حيث اتهمت الكتل السياسية الحالية، بإخضاع ترشيحات هيئة الاستثمار الحالية في بغداد، للمزايدات الحزبية والتلاعب السياسي وذلك بعد حل هيئة الاستثمار في بعض المحافظات واتجاه أمانة بغداد الحالية لإقرار تعيينات جديدة على مبدأ المحاصصة.

استغلال المناصب رمز آخر من رموز الحكومة الحالية ومسؤوليها، وقد ارتفع حجمه بشكل جعل رائحة هذا الفساد تصل إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بعد أن كشفت وزارة العدل الأمريكية ومكتب جرائم الاحتيال الخطيرة البريطانية عن تورط ساسة حالين بتمرير صفقات فساد كبيرة وتلقي رشا من قبل إحدى شركات صناعية .

وإن كمية الأموال التي أهدرت في مشاريع بناء وبنى تحتية، على الورق فقط، بلغت ٢٢٨ مليار دولار وأن هذه المبالغ تطايرت مثل الدخان. وتفوق هذه الأموال بثلاث مرات الموازنة الوطنية وإجمالي الناتج المحلي للبلاد. الفساد الهائل يساعد على تفسير انعدام الخدمات وتدهور البنى التحتية وتدهور التنمية الصناعية والزراعية فالأمر لم يكن مجرد سياسات خاطئة وإنما فساد مستشر ومتعمق حد النخاع .

ففي دولة العراق الفائضة بكافة أشكال الثروات وعلى رأسها النفط الوفير والذي تحكمه طبقات من الأحزاب والميليشيات الطائفية فإن طبقة ومهنة الكاولية قد تضخمت وتوسعت في كل مناطق العراق، بشكل يتجاوز كل ما كانت من قبل. فالاحتكار والعنف والنهب العام وسوء الإدارة حرمت الملايين من أبناء الشعب العراقي من فرص عمل والتعليم المناسبين.

انتخابات البرلمانات ومجالس المحافظات ماذا أنتجت لنا؟

أنتجت حكومات فاسدة وسراق فاشلين وعملاء؛ فانتخابات مجالس المحافظات القادمة عبارة عن إضافة فاسدين سراق جدد إلى العدد الهائل من جيش الفاسدين بالبرلمانات ومجالس المحافظات والدوائر هذا تاريخهم ينطق بأعمالهم القذرة..

هذا الكم الضخم من الفساد بين الكيانات والمسؤولين الحاليين لم يكن سوى صورة صغيرة لا تعبر عن الحجم الحقيقي لما يجري في العراق من نهب للبلاد والعباد ورهن مقدرات العراق في يد حفنة من المرتشين والفاسدين الذين يعلمون مدى كره المواطنين لهم ولهذا يسعون لنهب ما يستطيعون بأسرع وقت ممكن حتى لو انهارت البلاد بأكملها قبل أن يحاسبهم الشعب العراقي..

أذرع أخطبوط أحزاب السلطة

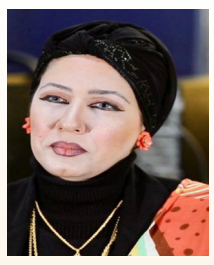

بقلم : آلاء صلاح توفيق
(كاتبة وناشطة عراقية)

انتخابات مجالس المحافظات جرت ومررت بعد أن تم إلغاؤها أو تعليقها لعدة سنوات مجالس المحافظات ثار الشعب عليها حتى أوقف فسادها من خلال المطالبة بإلغائها؛ وبعد عدة سنوات وبعد أن تسلطت أحزاب وميليشيات السلطة على رقاب العراقيين ولم يكفهم الفساد في جميع مؤسسات الدولة؛ أرادوا أن ينخر الفساد حتى في الفتات الذي يخصص لكل محافظة عراقية تعاني من انهيار بنيتها التحتية والخدمية، وهنا يحق لنا أن نتساءل ألا يرى المجتمع الدولي والراعي للعملية السياسية في العراق أن انتخابات مجالس المحافظات سجلت مقاطعة شعبية بلغت أكثر من ٨٠٪، وأن القلة القليلة هي التي شاركت فيها ولمصالح حزبية وشخصية أو من خلال استخدام المال السياسي، المجتمع الدولي لابد أن يعي رسائل الشعب العراقي وأن يدرك أن الشعب أصبح يفهم ما يحاك ضده، ويريد أن يوقف أذرع الأخطبوط ومدها المخيف.

ثم إن أي انتخابات تجرى وتمرر لا بد أن تسفر عن ثمار وعن نتائج تخدم الصالح العام وتنفع المواطن إلا أن مجالس المحافظات دائما ومن خلال تجارب السنوات الماضية المريرة كانت مجالس الفساد وتقاسم مغانم المحافظات، وقد رأى الشعب العراقي كيف تكالب أعضاء مجالس المحافظات على المخصصات المالية للمحافظات ومن خلالها النفوذ إلى السيطرة انتخابات مجلس النواب.

> **أي انتخابات تجرى وتمرر لا بد أن تسفر عن ثمار وعن نتائج تخدم الصالح العام وتنفع المواطن إلا أن مجالس المحافظات دائما ومن خلال تجارب السنوات الماضية المريرة كانت مجالس الفساد وتقاسم مغانم المحافظات**

حتى أصبح المواطن العراقي كالذي ابتلع (شفرة حادة) لا يقوى على نزعها لوحده ولا يستطيع ابتلاعها، ولكن ما يراه المواطن العراقي هو أن العالم الذي صدع رؤوسنا بالديمقراطية والحرية والعدالة يناصر ويدعم هذه العصابة الفاشية الفاسدة التي دمرت العراق وجعلت شعبه يعاني الأمرين، وتسعى في إنهاء العراق ومستقبل أجياله، ما يجري في العراق هو توسع نفوذ الميليشيات المسلحة ونفوذ الأحزاب التي جاء بها المحتل وسلطها على رقاب العراقيين؛ إن مسوغات غزو العراق التي حاول الاحتلال أن يمررها بطلت بكل أجزائها وتفاصيلها، فلا وجود للحرية في العراق ولا العدالة ولا حقوق الإنسان ولا توفير الخدمات الصحية ولا التعليمية ولا حتى توفير ضروريات الحياة الكريمة، فلم يتحقق شيء للعراقيين سوى المعاناة والذل والهوان من قبل أحزاب وميليشيات أصبحت تكون إمبراطوريات مالية من خلالها تحرك أذرع الأخطبوط المتعددة في مجالس المحافظات والنواب ودوائر ومؤسسات الدولة لنهب وسرقة خيرات العراق والسعي الحثيث في تدمير العراق ومستقبل أجيال .

ولكن المقاطعة الشعبية كانت فيها فرصة للمجتمع الدولي لينظر بعين الحقيقة لما يجري في العراق وأن يتوقف عن مساندة ودعن هذا النظام البائس وعمليته السياسية المشوهة التي جرت وما زالت تجر العراق إلى قعر الهاوية

المخاطر المالية والاقتصادية

التي تواجه العراق

بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

لم يأت تقرير صندوق النقد الدولي بالجديد حول المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه العراق العام المقبل, فقد كنا شخصنا هذه المخاطر منذ عام ٢٠٢٢ واستمرينا بالتحذير منها طوال العام الحالي بعد ازدياد هذه المخاطر تعقيداً خصوصاً بعد إقرار الموازنة الثلاثية والتي كانت سياسية وليست اقتصادية لصالح تحقيق أهداف سياسية للإطار التنسيقي, فضلاً عن زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير جداً والذي عظم من هذه المخاطر في ظل الكثير من التراجعات على الصعيد الاقتصادي والمالي, يضاف لها هدر الأموال بشكل كبير على انتخابات مجالس المحافظات والتي قوبلت بالرفض الشعبي وعزوف ٨٠٪ من العراقيين عن التصويت.

إن الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ اقتصاد مشوه وهش بعدما أُجهز على قطاع الصناعة والزراعة واستحوذت الميليشيات والأحزاب على جزء كبير من القطاع الخاص حتى بات محتكراً من قبلهم وهو ما أدى إلى تدمير الاقتصاد الوطني وأُسس على أنقاضه الاقتصاد الأسود الذي تقوده دول وأدواتها المتمثلة بالميليشيات والأحزاب التي كونت إمبراطوريات مالية واقتصادية محروسة بالدم والسلاح المنفلت، سنوضح أدناه جملةً من أبرز المخاطر التي تواجه العراق في عام ٢٠٢٤.

• إن اعتماد العراق على النفط كمصدر أحادي أدى إلى رهن العراق لأسعار النفط التي تتقلب عالمياً فضلاً عن تخفيض أوبك بلس إنتاج النفط لغرض رفع الأسعار وهو ما أدى إلى تخفيض واردات العراق النفطية للعام الحالي يضاف لذلك توقف تصدر نفط كردستان العراق عبر ميناء جيهان التركي وهو السبب الآخر الذي أدى إلى تراجع واردات العراق النفطية مما شكل للعراق معضلة جديدة يتطلب حلها بين أطراف ثلاث حكومة الإطار وحكومة كردستان العراق والحكومة التركية لغرض استئناف تصدير النفط, وإن انخفاض واردات العراق النفطية تشكل خطراً مريعاً على العراق الذي لا يملك مصدراً آخر يعوض ذلك, وهو ما سيؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي (٢٠٢٣, ٢٠٢٤) وهو ما يشكل خطرا ماليا واقتصاديا كبيرا على العراق في ظل التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

• انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والذي لا يكاد يُذكر بعدما أُجهز على كافة القطاعات غير النفطية حتى باتت مساهمتها ضئيلة جداً تقارب الانعدام وإن كافة المعطيات تشير إلى استمرار انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للعام القام مما سيفاقم من أزمات العراق وبالتالي سيكون عام ٢٠٢٥ عام انهيار مالي واقتصادي كبير ما لم تتم معالجة المخاطر وحلّ المشكلات التي تواجه العراق.

• التوسع الكبير في المالية العامة والذي تضمن إقرار الموازنة الثلاثية للعراق والتي لم تأخذ بالحسبان المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العالم ولم ترع قواعد المالية العامة فضلاً عن أن طول مدة التنبؤ تكون نتائجها غير حقيقية بسبب زيادة المدة وحدوث متغيرات لم تكن بالحسبان, يضاف لذلك إهمال حكومة الإطار كافة النصائح التي قدمت لها لإقرار موازنة على افتراض سعر برميل النفط ما بين (٦٠_٦٣$) لكنها أقرت الموازنة على افتراض سعر البرميل (٧٠$) وهو ما يحمل مخاطر كبيرة جداً على مدى السنوات الثلاث, وإن موازنة العام الحالي أقرت بعجز مخطط بقيمة (٦٤,٣٥٧,٤٢٤,٥٢٧) دينار لعام ٢٠٢٣ فقط وهو عجز قابل للزيادة مما سيمول من الفائض المالي المدور ومن الاقتراض الداخلي والخارجي وبالتالي تفاقم حجم المخاطر المالية التي تحدق بالعراق وتقربه من حافة الانهيار الكبير.

• تحول الفائض المالي الكبير المتحقق لعام ٢٠٢٢ والذي لم تستغله حكومة الاطار في إنشاء صندوق سيادي يكون مصداً للتقلبات الاقتصادية ولم يتم استثماره بمشاريع ريادية تحقق وارد عظيم للدولة, بل سيتحول إلى تراكم العجز في الموازنة لعام ٢٠٢٣ وسيتفاقم العجز المالي بشكل كبير في عام ٢٠٢٤ بما يسهم في تعظيم المخاطر المالية للعراق في ظل سياسية التدمير المنهج التي تستخدمها حكومة الإطار والتي ستؤدي بالعراق إلى نفس مصير لبنان, فنحن نسير بنفس التراتبية الخطيرة التي أوصلت لبنان لهذا الحال السيئ, بل أن العراق سيكون بحال أخطر من لبنان لتفاقم مشكلات مالية واقتصادية كثيرة وتشابكها.

• تأثيرات تقلب أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار والذي يتكبد العراق خسائر سنوية كبيرة جداً تذهب إلى جيوب الميليشيات ودول إقليمية التي تتحكم في سعر الصرف من خلال سيطرتها على السوق الموازي والذي أصبح ساحة تنافس دولية لنهب الدولار من العراق وغسله أو تهريبه بطرق أخرى إلى تلك الدول مما جعل العراق يستنزف مالياً واقتصادياً.

• تبديد واردات النفط العراقي من خلال نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي والتي تستحوذ عليها مصارف مملوكة لدول إقليمية استغلت نافذة بيع العملة لنهب الدولار بطرق متعددة بتواطؤ من حكومة الإطار والأمريكان وهو ما تسبب بتآكل جزء من الاحتياط النقدي لسد العجز في مبيعات الدولار لغرض تمويل الرواتب والتي تشكل استهلاك كبير جداً لواردات العراق جراء تزايد أعداد الموظفين في القطاع العام وأغلبهم بلا إنتاج مما يعني استنزاف مالي واقتصادي خطير للعراق.

• تفاقم آفة الفساد والتي تستنزف العراق مالياً واقتصادياً بشكل كبير مما جعل العراق معرضاً للكثير من النكسات الاقتصادية الكبيرة جراء الفساد المالي والإداري والذي تسبب بنهب المليارات من أموال الشعب لصالح جهات حزبية وميليشيات كونت لأنفسها إمبراطوريات مالية كبيرة عززت بها نفوذها وسطوتها على حساب تدمير العراق وشعبه مالياً واقتصادياً.

• تفاقم نفوذ الدكاكين المصرفية والتي تعد أحد أبرز واجهات الفساد والسرقة في العراق والتي تستخدم طرق احتيالية كثيرة لاستنزاف العراق مالياً وتهريب الدولار أو غسله إلى الدول المالكة لهذه الدكاكين والتي أصبحت عبارة عن مافيات خطيرة تملك نفوذاً كبيراً داخل الحكومة والبنك المركزي مما جعلها تحقق إمبراطوريات مالية أضرت كثيراً بالعراق, فضلاً عن تلاعبها الخطير بودائع العملاء واستخدامها أساليب غير قانونية مثل مخطط بونزي والمحاسبة الخلاقة بأسلوبها القذر لسرقة أموال البلد والعملاء وهو ما تسبب بانعدام ثقة العملاء بالمصارف مما جعلهم يعزفون عن التعامل معها, حتى أصبح الدينار العراقي في المصارف والبنك المركزي لا يسد الرواتب بل تضطر الحكومة للاقتراض والمناقلات بشكل غير قانوني وهو ما يعرض الجهاز المصرفي لمخاطر الانهيار في حال الاستمرار بهذا النهج سوف ينهار القطاع المصرفي عام ٢٠٢٥ ما لم تحدث معالجة للأمر القائم حالياً.

• غياب التنوع الاقتصادي جعل من الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط وهو ما يجعل العراق رهن أسعار النفط التي تعاني من التقلبات فضلاً عن انخفاض واردات النفط للعام الحالي وتبديد المتحقق منها, كما أن تدمير القطاع الصناعي والزراعي جاء بأمر خارجي من أجل أن يبقى العراق سوقاً لتصريف بضائع دول إقليمية ترى بالعراق فرصة للنمو على حساب تدميره وتعطيل عجلة الاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تشكل رافد مالي للعراق فضلاً عن خلق بيئة منفرة للاستثمار مما يجعل العراق بيئة طاردة للاستثمار وغياب فرص النمو والتنمية الاقتصادية.

• تفاقم مشكلة ديون العراق الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها والغرامات التأخيرية، إذ بلغت ديون العراق الداخلية والخارجية حوالي (١٥٢) مليار دولار فضلاً عن قروض جديدة حصل عليها العراق وهو ما يكبل العراق بالديون وسط تفاقم مشكلات العراق المالية والاقتصادية وتراجع واردات النفط للعام الحالي مما يعزز من فرص تعثر ديون العراق وهو ما يزيد من تكلفة الاقتراض مع زيادة تراكم الغرامات التأخيرية وفوائد المترتبة على القروض وسط ارتفاع تكاليف الاقتراض عالمياً مما يعني مشكلة مركبة ستفاقم الكثير من المشكلات الاقتصادية والمالية التي ستواجه العراق عام ٢٠٢٤.

إن المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه العراق في عام ٢٠٢٤ خطيرة جداً والتي قد تتفاقم بشكل أكبر في حال قررت واشنطن تضييق الخناق المالي على العراق في حال استمرت الميليشيات باستهداف قواعد جيش الاحتلال الأمريكي, فضلاً عن سعي واشنطن لمنع تهريب الدولار إلى إيران وروسيا وسوريا ولبنان والتي باتت في أوج تفاقمها ومن المرجح أن يكون العام القادم أكثر خطورة ماليا واقتصاديا على العراق جراء انعدام ثقة واشنطن بإجراءات حكومة الإطار والبنك المركزي الذين يحتالون على العقوبات الأمريكية, فضلاً عن أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية سوف تلقي بضلالها على العراق عسكرياً وأمنياً واقتصادياً ومالياً وبالتالي حدوث مشكلات اقتصادية ومالية جديدة سوف تعظم من حجم المخاطر المالية والاقتصادية للعراق.

السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

بقلم : د. أحمد الفهداوي

يمكن أن نعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة كأن تكون أهداف اقتصادية او اجتماعية او سياسية او غيرها.

او ممكن أن نعرفها بأنها مجموعه قرارات تقوم على تنظيم الإيرادات والنفقات الحكومية لتحقيق التوازن المالي ودعم النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم والبطالة

ويمكن أن تؤثر التغيرات في مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي على متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك:

•الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي او الإيرادات من خلال الضرائب والرسوم وغيرها.

•الادخار والاستثمار وتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من خلال الضرائب والرسوم

وتخصيص الموارد المالية بما تهدف إليه الدولة من تطوير بعض القطاعات التي يرى بأنها مصدر مهم لزيادة النمو والدخل.

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق اهداف السياسة العامة للدولة من خلال النفقات والايرادات بما يحقق تلك الأهداف ومن اهمها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع من خلال الضرائب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن ان نوضح مفهوم الاستقرار الاقتصادي بأنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بما يضمن تفادي التغيرات والتقلبات الاقتصادية بما فيها المستوى العام للأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

اذن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق هدفين الأول تحقيق الاستخدام للموارد الاقتصادية وتحقيق النمو والتنمية والهدف الثاني يرتبط بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار بدرجة مناسبة ومنع حدوث التضخم.

وتستطيع السياسة المالية تحقيق أهدافها من خلال فترات الانكماش والكساد والتضخم باستخدام ادواتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستويات التشغيل والاستخدام ومستويات الأسعار والدخل.

ففي حالة وجود الكساد تقوم السياسة المالية بزيادة معدلات الإنفاق الحكومي على قطاعات الاقتصاد المختلفة وزيادة فرص التوظيف وتقليل معدلات الضرائب بما يضمن توفر السيولة النقدية في القطاعات الاقتصادية الكفيلة للنهوض والخروج من مرحلة الكساد إلى مرحلة الانتعاش او الرواج

ويمكن أن تقوم بخفض الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب لتقليل الكتلة النقدية وامتصاص الفائض منها في الاقتصاد لمعالجة التضخم وارتفاع مستويات الأسعار العامة لضمان عودة الاقتصاد إلى مرحلة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وهنا يظهر كذلك دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية كالخاص والعام والانتاجي والاستهلاكي أو الاستثماري من خلال الإعفاء الضريبي والإعانات والحوافز التي تستخدم في دعم قطاع او إنتاج لسلعة حيوية مهمة وغيرها، لذا فإن السياسة المالية تشرع وتنفذ أدواتها بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وتحقيق النمو وزيادة الإنتاج والتنمية.

التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة في الشرق الأوسط

بقلم : د. نزار رافع

بدخولنا للعام الجديد ٢٠٢٤ يكون قد دخلت الحرب في قطاع غزة او قاربت من (٩٠) يوم من المعارك المتواصلة والقصف العنيف للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مسببا أضراراً كارثية على المدنيين ويهدد الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره. منذ هجوم ٧ أكتوبر الذي شنتة حركة حماس على المستوطنات المحيطة على قطاع غزة قابله رد عنيف وانتقامي إسرائيلي أدى إلى مقتل الآلاف وتدمير كامل البنية التحتية في قطاع غزة وتهجير مئات الآلاف.

ولهذا الصراع الدائر أبعاد اقتصادية قصيرة وطويلة الأمد متمثلة بدول الشرق الأوسط المواقف السياسية لها تأثير على إنهاء الصراع أو تأجيجه وكذلك له امتدادات اقتصادية من هذه التداعيات:

- التهديدات البحرية للسفن التجارية مهددة بشن حرب الممرات المائية فبعد خطف السفن وضربها من قبل الحوثيين في اليمن والتحشيدات الأمريكية والغربية للسفن الحربية لوقف هذه الهجمات خصوصا بعد التحالف الغربي بقيادة أمريكا وبريطانيا ودول أخرى للسيطرة على الممرات المائية لهذا ينذر بفرض سيطرة هذه الدول على الممرات التجارية للأمد البعيد وهذا من شأنه أن يأثر على التجارة من وإلى الشرق الأوسط.

-استمرار الدعم الغربي لإسرائيل وخصوصا الدعم المالي والعسكري يؤدي إلى استمرار المعارك وقد تفرض سيطرتها إسرائيل بفضل هذا الدعم على كامل الأراضي الفلسطينية ومن ثم فرض شروطها على الدول التي تدعي دعمها للقضية الفلسطينية مثل (إيران ولبنان وسوريا والعراق) مما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

-إيقاف محادثات التطبيع بين بعض دول الخليج وإسرائيل بسبب الهجوم العنيف للجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين فلهذه المحادثات جوانب اقتصادية مهمه لدول الخليج خصوصا السعودية والبحرين لأن هذه المباحثات حدثت بضغط أمريكي فالامتداد الاقتصادي واحد بين أمريكا وإسرائيل.

-إيقاف الدعم المالي السنوي لبعض الدول العربية المتخذة دور الوسيط بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وبسبب الحرب عجزت الموازنة السنوية في إسرائيل على تغطية نفقات الحرب والدعم الأمريكي وصل إلى أرقام كبيرة لا يمكن موافقة الكونغرس الأمريكي بزيادة الدعم أكثر خصوصا أن هناك صراع آخر مستمر برعاية أمريكية ألا وهو الحرب الروسية الأوكرانية فهناك دعم لا يقل عن الدعم الأمريكي لإسرائيل.

الخلاصة أن لهذا الصراع تداعيات اقتصادية قصيرة الأمد كما أسلفنا سابقا وهناك تداعيات كبيرة متوقعة بعد وقف هذه المعارك لا يمكن الآن الحديث عنها فما ستؤول الحرب إلى أي طرف رابح هناك تداعيات له وعليه.

أبرز أحداث عام ٢٠٢٣ في العراق

(أرقام وإحصاءات)

شهد العراق خلال العام الماضي استمرار أزمات عديدة منها انفلات الأمني وانتشار السلاح الميليشيات انعدام الخدمات انتشار الفساد وتدهور أوضاع الأسرة العراقية وأحداث عديدة أبرزها:

مجلس القضاء الأعلى:

٢٠٠ حالة طلاق يوميا خلال شهر آب في محافظات العراق عدا محافظات إقليم كردستان العراق.

تسجيل ٤٨٨٨ حالة تصديق طلاق خارجي، و٢٠٨٥ حالة تفريق بحكم قضائي.

٥٨٠٨ حالة طلاق في شهر تموز في المحافظات الأخرى.، و٥٨٨٠ حالة طلاق في شهر حزيران الماضي، و٦٧٠٠ حالة طلاق في شهر أيار، و٤٦٠٠ حالة طلاق في شهر نيسان، وقد بلغت حالات الطلاق (٩) حالات في كل ساعة واحدة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣.

فيما أكدت منظمات حقوقية: أن عدد حالات الطلاق في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بلغ تسعة عشر ألفا وتسعة عشر حالة، وهو معدل يشير إلى تسع حالات طلاق بالساعة الواحدة، وفقا لإحصاءات مجلس القضاء الأعلى.

وسجل العراق، خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٧٠ ألف حالة طلاق، وبمعدل وسطي يصل إلى قرابة ٢٠٠ حالة يوميا.

ويرى مراقبون للوضع الاجتماعي في العراق أن ارتفاع حالات الطلاق في العراق في السنوات الأخيرة يعود إلى عدة أسباب أبرزها:

الوضع الاقتصادي المتدهور للبلد، وانتشار البطالة التي تعد من العوامل التي ساهمت وبقوة في ازدياد حالات الطلاق، والنزوح القسري من المدن أو لجوء العائلات الفقيرة إلى تزويج بناتهم بشكل عشوائي وغير متكافئ إلى أشخاص أغنياء بسبب الحاجة المالية للأسرة العراقية.

ارتفاع نسبة العنف الأسري في المجتمع

وأكدت مصادر حقوقية تسجيل ١٠٠ حالة من العنف الأسري يوميا ترتكب في بغداد وحدها فقط. ومعدل حالات اعتداء الزوج على الزوجة ضمن ظاهرة العنف الأسري في البلاد بلغ ٥٧٪ من إجمالي الحالات، أما اعتداء الزوجة على الزوج فقد بلغت نسبته ١٧٪.

تفشي ظاهرة الانتحار

وفي صورة أخرى لتدهور أوضاع الأسرة، احتل العراق المركز الخامس عربيا بعدد حالات الانتحار وفق منظمة الصحة العالمية، حيث تجاوز عدد حالات الانتحار ألف حالة خلال عام ٢٠٢٣ وهو رقم كبير جدا مقارنة بالسنوات الماضية.

وكان عضو مفوضية حقوق الإنسان علي البياتي، قد أعلن: أن العراق سجل منذ عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤ نحو ٣,٦٪ حالات انتحار لكل ١٠٠ ألف نسمة، ولكن الارقام ارتفعت بعد ٢٠١٤ إلى ٤,٢ ٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة، وفي سنة ٢٠١٩م ٣,٨٪، ثم ارتفعت النسبة من جديد نتيجة المتغيرات التي حدثت.

وأضاف البياتي أن العراق يسجل سنوياً ما يقارب ٦٠٠-٧٠٠ حالة انتحار، وبحسب المعدلات العالمية أن لكل حالة انتحار يقابلها ٢ محاولة انتحار فاشلة.

وتتصاعد حالات الانتحار خصوصا بين شريحة الشباب، وفيما عزا مختصون ذلك إلى انعكاسات الوضع غير المستقر في البلد والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

بيع الأطفال

وتتعاظم في المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة ظاهرة بيع الأطفال للحصول على المال في ما تسمى بتجارة البشر، حيث تتراوح قيمة الأطفال بين عشرة آلاف وعشرين ألف دولار؛ حيث يتم استغلال الأطفال في عمليات التسول أو العمل في البيوت أو في الملاهي الليلية أو الدعارة وغيرها.

عصابات الابتزاز الإلكتروني

وأشارت الإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع نسبة جرائم الابتزاز الإلكتروني ففي عام ٢٠٢٣ وقوعت ١٩٥٠ حالة ابتزاز إلكتروني معظم ضحاياه من النساء والفتيات.

ويؤكد المختصون الاجتماعيون أن التدهور الواسع الذي شمل كل مناحي الحياة في العراق منذ ٢٠٠٣ امتد إلى الأسرة، حيث تركت الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، أثرا واضحا على المجتمع لأسباب أبرزها تزايد الفقر والبطالة وانعدام الأمل بوجود تغيير إيجابي، وانتشار المخدرات مع وجود الأزمات السياسية المزمنة في البلاد وصراع القوى السياسية على السلطة ومغرياتها بعيدا عن حاجات المجتمع، واستخدام العنف والملاحقة ضد الناشطين والجمهور المطالب بتحسين الأوضاع ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية وحرية الرأي، إضافة إلى معالجة النقص الحاد في الخدمات الأساسية، ووقوف الحكومة بموقف العاجز عن معالجة مشاكل المجتمع.

الحرائق في العراق وأبرزها حادثة الحمدانية:

اندلاع عدد من الحرائق في العراق خلال عام ٢٠٢٣ وكان أبرزها حريق في قاعة أعراس الحمدانية بمدينة الموصل الذي راح ضحيته ١٣٢ شخصا بسبب عدم توفير وسائل الأمان للقاعة من مخارج ومنظومة إطفاء فضلا عن المادة التي شيدت بها القاعة هي من «السندويش» السريع الاشتعال، وكل ذلك نتيجة الفساد والإهمال الحكومي وسيطرة الميليشيات.

ولا يزال المسؤولين عن القاعة أحرار ودون محاسبة لقربهم من الميليشياوي ريان الكلداني الذي يسيطر على تلك المناطق تحت إمرة ميليشيا الحشد الشعبي.

وبحسب مرصد العراق الأخضر بلغ عدد الحرائق في العراق خلال عام ٢٠٢٣ الماضي أكثر من ٢١ ألف حريق، اندلعت في مطاعم مباني ومؤسسات أهلية وحكومية وكان أغلبها في العاصمة بغداد.

تزوير الشهادات في مؤسسات الدولة:

بلغ عدد الشهادات المزورة في مؤسسات الدولة بالعراق خلال عام ٢٠٢٣، ٤٥٠ شهادة مزورة بحسب تصريح وزير التربية في حكومة الإطار «إبراهيم الجبوري».

وتشير تقارير سابقة إلى وجود آلاف من الموظفين في العراق يعملون بشهادات مزورة من داخل العراق وخارجه، ويتسنمون مناصب كبيرة وهم خارج المحاسبة بسبب نفوذهم السياسية والميليشياوية.

صراعات سياسية:

أدت الصراعات السياسية إلى خلع رئيس مجلس النواب في حكومة الإطار التنسيقي «محمد الحبوسي» بعد أن حكمت المحكمة الاتحادية العليا في العراق على إقالته بدوافع طائفية وسياسية.

المقاطعة الشعبية للانتخابات المحلية عام ٢٠٢٣

شهد العراق مقاطعة شعبية كبيرة لانتخابات مجالس المحافظات التي أجريت نهاية العام الماضي ٢٠٢٣، فضلا عن الفضائح بالتزوير وعمليات التصويت والترويج والنتائج.

وتمثل المقاطعة الشعبية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق مثابة استفتاء شعبي كبير للشعب العراقي وتعبيره عن رفضه للأحزاب السياسية الحاكمة وميليشياتها.

وبحسب مراقبون فإن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية في العراق لن تتجاوز الـ ١٢٪، أما وفقا لأرقام مفوضية الانتخابات العراقية فإن نسبة المشاركة في أقصى حالاتها لن تتجاوز الـ ٢٦ ٪ لمن يحق لهم التصويت.

ارتفاع تصنيف العراق إلى المرتبة الثانية بالجريمة المنظمة خلال عام ٢٠٢٣

ارتفع تصنيف العراق بالجريمة المنظمة خلال عام ٢٠٢٣، حيث جاء العراق بالمرتبة الثانية بين (٤٦) دولة في قارة أسيا، وبالمرتبة الثامنة عالميا من بين (١٩٣) دولة، بحسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي.

حيث تم تسجيل ١٥ جريمة منظمة في عام ٢٠٢٣ في مختلف محافظات العراق عدا كردستان.

وتؤكد تقارير دولية أن الميليشيات والفصائل المسلحة التابعة للأحزاب تلعب دورا كبير ا في انتشار الجرائم بسبب نفوذها وتفشي الفقر والبطالة والانفلات الأمني، حيث تسيطر الميليشيات على مدن عراقية عديدة وتعمل على استقطاب الشباب العاطلين عن العمل، وتتورط تلك الميليشيات بجرائم متعددة منها: (تجارة المخدرات والترويج لها، وتهريب الأسلحة، والإتجار بالبشر، وجرائم الابتزاز، وتجارة السلع المقلدة وغيرها..).

أزمة النزوح في العراق

مايزال ملايين الأشخاص في العراق يعانون من النزوح وعدم السماح لهم بالعودة، حيث يمر الشتاء التاسع على النازحين العراقيين في مخيماتهم مع هطول الأمطار وانخفاض شديد في درجات الحرارة.

وعلى الرغم من ادعاءات حكومة الإطار بغلق ملف مخيمات النزوح وعودة أهلها إلى مدنهم، إلا أنه لا تزال مخيمات بزيبز وعامرية الفلوجة ومخيمات أخرى في نينوى وصلاح الدين ديالى وكردستان العراق لا تزال فيها العديد من النازحين.

وكشفت تقارير صحفية بأن وزارة الهجرة والمهجرين الحالية التي تسيطر عليها ميليشيا بابليون وفق نظام المحاصصة، أرسلت مواد منتهية الصلاحية وتالفة إلى مخيمات النازحين في كردستان العراق التي تضم عشرات الآلاف من العائلات النازحة.

وتتجنب حكومة الإطار فتح ملف مخيم بزيبز الذي يقع قرب مدينة الفلوجة، وذلك لأن النازحين فيه هم من سكان منطقة (جرف الصخر) التي تسيطر عليها ميليشيا حزب الله وميليشيات أخرى، ولا يستطيع رئيس الوزراء أو الجمهورية أو البرلمان فتح ملفها، تخلت المنظمات الدولية والحكومية عن تقديم المساعدات لهم.

الميثاق | متابعة

انهيار الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي:

بدأت أزمة الدولار في العراق منذ أكثر من عام بسبب الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وتهريب العملة الأجنبية إلى إيران على حساب الاقتصاد العراقي؛ مما أدى إلى فرض البنك الفيدرالي الأمريكي عقوبات على مصارف عديدة في العراق أغلبها مصارف تابعة لأحزاب شيعية موالية لإيران، حيث تقوم تلك المصارف التي تديرها جهات تابعة للأحزاب والميليشيات، تقوم بتهريب الدولار وسرقته لصالح إيران لفك الحصار المفروض عليها.

وبرر البنك المركزي العراقي ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي بزيادة الطلب عليه لأغراض الاستيراد مقابل قلة التحويلات الخارجية، (بحسب تصريح أحمد بريهي عضو مجلس إدارة البنك المركزي).

إلا أن هذه الادعاءات هي لذر الرماد في العيون حيث صرح البنك المركزي العراقي بأن مبيعات الدولار في العراق خلال عام ٢٠٢٣ بلغت أكثر من ٤٠ مليار دولار. وهو مبلغ كبير يستطيع أن يسد حاجة السوق العراقي من الدولار إذا ما تم بيعه بصورة صحيحة.

خبراء اقتصاديون قالو إن مجموعة من المصارف تحتكر الجزء الأكبر من نافذة بيع العملة، وأن هذه المصارف تمتلك نفوذاً داخل البنك المركزي هو ما مكنهم من فرض نفوذهم في السوق، مشيرين إلى أن «احتكار القلة للدولار جعل هذه المصارف تضارب في السوق السوداء، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب انخفاض قيمة الدينار العراقي».

وأضاف الخبراء أن هناك جهات في إدارة البنك المركزي العراقي تعمل لحساب بعض الكتل السياسية والمصارف الخاصة، تتدخل لمنع رئيس حكومة الإطار محمد السوداني، من العمل للحد من أنشطتهم، وتضغط من أجل استمرار فوضى الدولار أطول فترة ممكنة للاستفادة منها أكثر.

تدهور أوضاع الأسرة العراقية:

وشهد عام ٢٠٢٣ عن تدهور متواصل لأوضاع الأسرة العراقية في شتى المجالات، لتطلق جرس الإنذار عن مستوى الانهيار وسط إهمال حكومي غريب وعجز عن إيقاف هذا التدهور.

بيان رقم (١٤٨)

انتخابات مجالس المحافظات

وإعادة إنتاج مشهد الصراع والفساد

الحكومات المحلية في دول العالم تحظى بأهمية استراتيجية كونها تعمل على خدمة المواطنين، وإنتاج واقع خدمي وثقافي لكل مجتمع يحافظ على تنوعه ويقدم المشاريع الضرورية حسب الاحتياج الفعلي؛ إلا في العراق بعد ٢٠٠٣م؛ حيث إن مجالس المحافظات أصبحت حلقة زائدة أدخلت فيها الأحزاب السياسية وميليشياتها مخططاتها الخاصة؛ فضلاً عن الإملاءات الخارجية التي نفذت من خلالها عمليات التطهير الطائفي والتغيير الديموغرافي، وسرقة الميزانيات المالية المخصصة للمحافظات عن طريق مشاريع وهمية، أو خدمات بائسة، لم تحقق شيئًا لأبناء المحافظات.

ويعلم العراقيون جميعًا أن هذه الانتخابات كغيرها من الانتخابات السابقة؛ هي انتخابات صورية، وهو أمر يؤكده توزيع مقاعدها وفق المحاصصة قبيل إجراء الانتخابات، لحسم نتائجها سلفًا لقوى السلطة.

إن ما تشهده الساحة العراقية -قبل الانتخابات المحلية- من صراعات سياسية وصلت إلى حد تكسير العظام بين أقطاب العملية السياسية من التهديد إلى استخدام الأسلحة بينهم وانتهاءً بالاغتيالات؛ يؤكد أنها لن تكون عامل استقرار للعراق وإنما هي بداية مرحلة جديدة من الصراع؛ يسعى فيها الجميع للحصول على المناصب التنفيذية في المحافظات لتصفية الحسابات، وإلغاء المنافسين، والسيطرة على الميزانيات المالية.

إن الميثاق الوطني العراقي يؤكد على: أن مجالس المحافظات هي حلقة زائدة، ستؤسس لحكم الإقطاعيات و(أمراء الطوائف) في المحافظات، وستدخل العراق في نفق مظلم من الصراعات الخارجية والمحلية التي سيدفع ثمنها الشعب العراقي الذي قاطع انتخاباتها البرلمانية السابقة، فضلاً عن إثقالها ميزانية العراق المالية للدورات السابقة والحالية بأكثر من ثلاثين مليار دينار شهريًا.

وتؤكد جميع المؤشرات على أن نسبة المقاطعة لهذه الانتخابات التي لا تفصلنا عنها إلا أيام؛ ستكون كبيرة أيضًا، مما يعكس السخط الشعبي الواسع على أحزابها وشخصياتها، التي ارتكبت جميع الجرائم والمخالفات القانونية بحق العراق وشعبه، ولن تشفع لها المؤتمرات الانتخابية التي يستخدم فيها المال السياسي، الدال على الفساد المستشري، وتماهي مؤسسات القضاء وهيئات النزاهة -التي تدعي محاربة الفساد- معه وغضها النظر عنه، فضلًا عن حالة البذخ الكبير في الصرف على هذه المؤتمرات والمهرجانات التي تفضح حقيقة عدم اهتمام هؤلاء بشرائح المجتمع، وغفلتهم التامة عن مخيمات النزوح التي لم يقدم لها أحد هؤلاء بعض ما أنفقه في حملاته الانتخابية، وكذلك هو الحال في: شرائح المرضى والأيتام وغيرهم؛ مما يعزز قناعة العراقيين بفشلهم وأنهم لم ولن يقدموا أي خير العراقيين.

وعلى الرغم من كل محاولات خداع العراقيين؛ فنحن واثقون من وعي شعبنا العظيم، ووقوفه ضد الفساد والفاسدين وسلطاتهم الوهمية، وعمليتهم السياسية غير الشرعية.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي

٢٠٢٣/١٢/١٣م